وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية – قطب شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة تاريخ



عنوان المذكرة

أزمة كشمير وآثارها على العلاقات الهندية الباكستانية

(1947- 1998م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تاريخ معاصر

إعداد الطالبة : إشراف الأستاذ :

. طجين خضرة د. نفطي وافية

السنة الدراسية : 2016/2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

«ربي أوزعني ان أشكر نعمتك التي أنعمت على و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و ادخلني برحمتك في عبادك الصالحين»

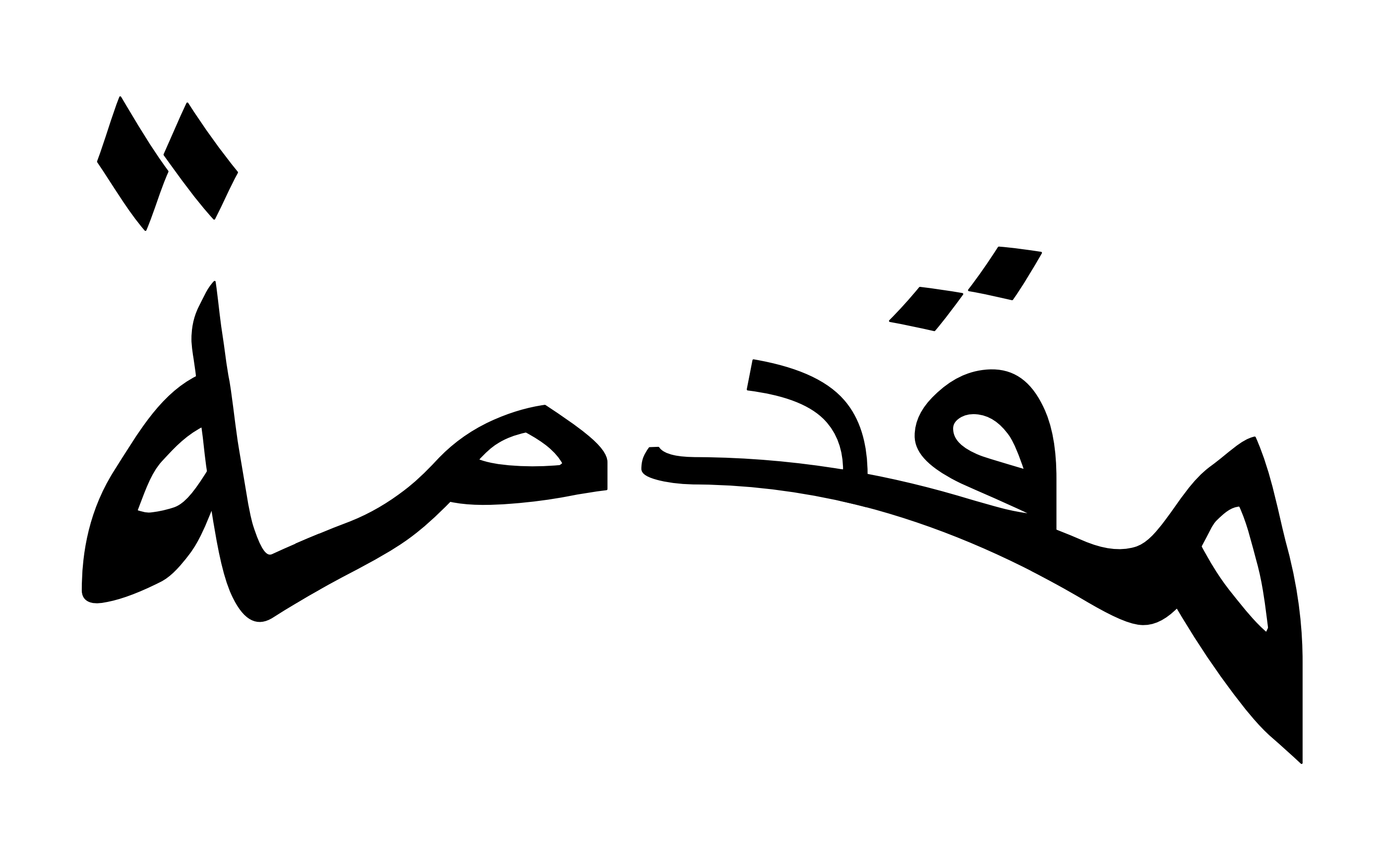
أحمد الله أن هداني بدعم المشرفة والأستاذة " **وافية نفطي** " التي شجعتني ودعمتني منذ بداية تحضيري لمذكرة الماستر إلى غاية نهايتها .

كما أقدم خالص شكري للأستاذ " **جدو فؤاد** "على توجيهاته القيمة في إنجاز خطة لهذه الدراسة .

فلا أنسى أن أشكر الصديقة الوفية والتي ساعدتني كثيرا " **فايزة الغول** " .

قائمة المختصرات

المختصر	دلالته
(د ، د ن)	دون دار النشر
(د، ب)	دون بلد
(د ، س)	دون سنة
(ج)	الجزء
(تر)	الترجمة
(م)	المجلد
(ط)	الطبعة
(... \ ...)	يتبع


مقدمة

مقدمة

عانت القارة الأسيوية العديد من الصراعات والأزمات التي تهدد أمن واستقرار القارة فهي تعاني من مشاكل أمنية متعددة تتضمن معضلة الانتشار النووي وعدم استقرار الدول الأسيوية الناتج عن عدم تحقيق الاندماج الداخلي وتزايد الحركات الانفصالية ، حيث تعتبر شبه القارة الهندية نموذجا من هذه الصراعات ، فقد شهدت خلال الاستعمار البريطاني خصوصا وأن الوجود الإسلامي يسبق السيطرة البريطانية صراع مرير بين القوى الإسلامية والبريطانية ، حيث اضطرت الظروف بريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية أن تمنح الاستقلال للعديد من المناطق بعد أن قسمتها إلى قسمين أحدهما للهندوس وقامت عليه دولة الهند ، والآخر للمسلمين وقامت عليه دولة باكستان ، وقد كانت المناطق ذات الأغلبية الإسلامية يحكمها أمراء هندوس وكان هذا تدبيرا إداريا ممتاز في نظر المستعمر البريطاني لأن هؤلاء الحكام كانوا يحكمون مناطقهم بيد من حديد إن كانوا من غير ديانتهم ، فحينما منح الاستعمار البريطاني الاستقلال لعموم شبه القارة الهندية إلا أنه تركها تعاني العديد من المشاكل العرقية والدينية والحدودية تأتي في مقدمة هذه المشاكل مشكلة إقليم كشمير الذي يعد من المناطق الحيوية في العالم لما له من أهمية استراتيجية ، فكشمير بلد إسلامي دخلها الإسلام في 1325م وأصبحت من الدول الإسلامية تبلغ نسبة المسلمين فيها 85% وهي من أجمل مناطق العالم من حيث مناظرها الطبيعية وموقعها الجغرافي فهي متاخمة لباكستان والهند والصين فعلى العموم تعود هذه المشكلة إلى الأساس الديني الذي تم به تقسيم شبه القارة الهندية ، حيث ترك المستعمر البريطاني لكشمير حرية الاختيار لأي من الدولتين تنضم لكن الأهمية الاستراتيجية التي يحظى بها هذا الإقليم جعل كلا الدولتين تريد السيطرة عليها وتدخلت جيوش البلدين مما أدى إلى توتر العلاقات ونشوب الحروب بين البلدين بسبب إقليم كشمير خاصة حرب 1965م أودت بحياة كثير من الشعب الكشميري وحرب عام 1971م التي أدت إلى انفصال باكستان إلى دولتين فعلى مدى أكثر من نصف قرن كانت ولا تزال أزمة كشمير بؤرة التوتر الإقليمي في جنوب آسيا وقد ازدادت خطورة هذه الأزمة بعد التجارب النووية الهندية-الباكستانية فمنذ استقلال هتين الأخيرتين عن الإمبراطورية البريطانية والتوتر قائم في المنطقة مما

جعلها من أخطر المناطق المرشحة لتشهد واحدة من أخطر الحروب الطاحنة في التاريخ البشري بسبب انتشار السلاح النووي .

-أسباب اختيار الموضوع :

1- الميول الشخصية لدراسة تاريخ شبه القارة الهندية والمشاكل العرقية والحدودية التي خلفها الاستعمار البريطاني وكان أهمها الصراع الهندي الباكستاني .

2- أن هذا الموضوع يعتبر من المواضيع القليلة إن لم تكن النادرة التي لم يوجه إليها الاهتمام الكافي الذي قدر لغيرها من المواضيع .

3- هو أن تكون هذه الدراسة مرجعا للدارسين والمهتمين بالنزاع الهندي الباكستاني على إقليم كشمير .

4- الرغبة في معرفة الأهمية الكبيرة التي يكتسبها إقليم كشمير والتي جعلت كل من الهند وباكستان يتنافسان من أجل السيطرة على هذا الإقليم وعدم الاتفاق بشأن إنهاء الخلاف بينهما .

5- معرفة الدور الذي تلعبه كل من الهند وباكستان بعد أن أصبحتا من أعضاء النادي النووي الذي أصبح شعب كشمير أكبر ضحية له .

2- أهداف الدراسة:

1-تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة علمية تحليلية بإلقاء الضوء على المشاكل التي نتجت عن تقسيم شبه القارة الهندية والتركيز على أزمة كشمير بشكل الخاص .

2- إبراز العوامل التي جعلت إقليم كشمير بؤرة توتر في جنوب آسيا على مدى أكثر من نصف قرن .

3- تتبع حقيقة النزاع وأهم مراحل التطور التي جعلت من شبه القارة الهندية مسرحا لمعارك واشتباكات عديدة بين الجيشين الهندي والباكستاني .

4- توضيح الذرائع التي اتخذتها كل من الهند وباكستان لسيطرة وضم إقليم كشمير إليها .

-إشكالية الموضوع :

تعدد المشاكل السياسية في شبه القارة الهندية بسبب التعدد العرقي و اللغوي والديني الذي عمل الاستعمار البريطاني على تكريسه لتفتيت المنطقة وتجلى ذلك في خلق العديد من المشاكل وكان أخطرها أزمة كشمير التي أدت إلى نزاع حدودي بين الباكستان والهند الذي أصبح يشكل بؤرة توتر بين أكبر دولتين في منطقة جنوب آسيا والتي بقيت عقود من الزمن منطقة قابلة للانفجار في أية لحظة ، ويطرح الموضوع إشكالية رئيسية هي : فيما تمثلت أزمة كشمير وإلى أي مدى أثرت على العلاقات الهندية الباكستانية ؟ وللإجابة على هذه الإشكالية وجب علينا طرح مجموعة من التساؤلات لمعرفة ملامح الموضوع والتي تتمثل فيما يلي :

فيما تتمثل الأهمية الاستراتيجية لإقليم كشمير وما أثر هذه الأهمية على الصراع الهندي الباكستاني ؟ وكيف كانت الحروب والمواجهات بين الهند والباكستان بسبب إقليم كشمير ؟ وكيف كانت ردود الأفعال الدولية إزاء هذه الأزمة ؟ وما هي الانعكاسات التي خلفتها أزمة كشمير على العلاقات الهندية الباكستانية ؟ .

- منهج الدراسة :

اتبعنا في هذا الدراسة المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي من خلال دراسة تاريخ نشأة الصراع وتطوراته ووصف الأحداث ومجريات الصراع الهندي الباكستاني كما اتبعنا المنهج التحليلي فوصف الظاهرة وحدها لا يعد كافيا دون إجراء تحليل لمضامينها من خلال عرض الحقائق

وتحليلها كتحليل المواقف الدولية وأسباب تباينها وكيف انعكست أزمة كشمير على العلاقات الهندية الباكستانية .

-خطة الدراسة :

تماشيا مع طبيعة الموضوع والإشكاليات المطروحة فقد قسمنا موضوع المذكرة إلى ثلاثة فصول مع مقدمة وخاتمة .

في مقدمة المذكرة تم التطرق إلى تمهيد عام للموضوع تليها أسباب اختيار الموضوع ما بين ذاتية وموضوعية ، وإبراز المناهج المستخدمة في هذه الدراسة كما تم ذكر المراجع المعتمد عليها وكأي عمل تم التطرق في المقدمة إلى الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة .

أما بالنسبة للفصول فقد خصصنا الفصل الأول لوصف إقليم كشمير من خلال الخصائص الجغرافية والبنية الديمغرافية لإقليم كشمير كما تم إبراز التطورات التاريخية وظهور المشكلة الكشميرية عام 1947م بعد تقسيم شبه القارة الهندية وتوضيح أهمية الإقليم بالنسبة لطرفي الصراع ، في حين اختص الفصل الثاني بدراسة الحروب الهندية الباكستانية ورد فعل شعب كشمير من هذه الحروب ، فأولى هذه الحروب التي وقعت بين الهند وباكستان من أجل كشمير كانت في عام 1948م والتي لم تتوقف إلا بتدخل من الأمم المتحدة وفرض الهدنة في 01 جانفي 1948م وانتهت بتقسيم كشمير بينهما لكن التوتر بقي قائما لتعود الحرب من جديد بين البلدين في 1965م ثم تلتها حرب 1971م التي أدت إلى انفصال بنغلاديش إضافة إلى كل هذا توصلت الهند وباكستان إلى اكتساب السلاح النووي سنة 1998م وهكذا أصبح البلدان يعيشان رعب حقيقي وبقيت النقطة الساخنة التي تثير الحرب هي إقليم كشمير .

أما بالنسبة للفصل الثالث فقد تطرقنا فيه إلى الانعكاسات أزمة كشمير على الهند والباكستان كما تم تناول المواقف الإقليمية والدولة تجاه هذه الأزمة ، وقد جاء في آخر المذكرة خاتمة للموضوع وأهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة .

- الدراسات السابقة :

لدراسة هذا الموضوع يتطلب منا العودة إلى مجموعة من الدراسات السابقة ولكن صادفتنا قلة الدراسات حول أزمة كشمير ولم تتوفر إلا ما قد تحصلنا عليه نذكر منها :

- **باهر السعيد : النزاع الهندي- الباكستان** ، فهذه الدراسة تتقاطع مع موضوع دراستي في أنه يتناول الموضوع من جانب أن السبب المؤثر في العلاقات الهندية الباكستانية هو إقليم كشمير لكن يختلف في أنه لم يدرس انعكاسات أزمة كشمير على هذه العلاقات .

- **أحمد السيد عبد الرحيم العفيفي : الصراع النووي وتوازن القوى في آسيا** ، حيث ركز الباحث على موضوع كشمير من زاوية أنها السبب في اكتساب الهند وباكستان السلاح النووي الذي أصبح يشكل خطورة على منطقة جنوب آسيا وهو ما يتقاطع مع موضوع دراستي لكنه يختلف عنها في أنه لم يدرس الكثير من النقاط التي تعرضنا إليها في هذه الدراسة من بينها الحروب الهندية الباكستانية والمواقف الإقليمية والدولية .

- **عبد الحكيم عامر الطحاوي : قضية كشمير دراسة تاريخية** ، هذه الدراسة تتقاطع مع موضوع دراستي من حيث أن الباحث طرح الموضوع من جانب الخلفية التاريخية لإقليم كشمير ، كما ركز على مواجهة الشعب الكشميري لقضيته لكن اختلفت هذه الدراسة مع موضوع دراستي من عدة نواحي من حيث أنها لم تتناول المواقف الإقليمية والدولية وانعكاساتها على العلاقات الهندية الباكستانية .

-أهم المراجع :

ولقد أثري موضوع الدراسة بمجموعة من المراجع التي تناولت الموضوع نذكر أهمها :

1- إسماعيل أحمد ياغي ، محمود شاكر: العالم الإسلامي الحديث والمعاصر وقد تناول هذا الكتاب الأقليات المسلمة وانتشار الإسلام في آسيا فقد تكلم عن المسلمون في شبه القارة الهندية والكثير من البلدان الأسيوية الأخرى من بينها (اليابان ، كوريا ، النيبال) كما تكلم عن دخول الاستعمار البريطاني إلى الهند إلى غاية الاستقلال والتقسيم وولادة الأزمة الكشميرية بين الهند وباكستان .

2- إحسان حقي : مأساة كشمر المسلمة ، وقد أصدرت هذا الكتاب الدار السعودية لنشر والتوزيع ضمن سلسلة بعنوان قضايا إسلامية ، حيث وصف الدكتور إحسان حقي أزمة كشمير أنها من أفجع حوادث العصر فهي مأساة تهدد المسلمين بالفناء العاجل وفي هذا الكتاب شرح كامل لهذه المأساة ، حيث تحدث عن جغرافية كشمير ومنشأ هذا النزاع أيضا عن مراحل النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير والاتفاقيات الدولية بشأن هذا النزاع .

3- Jimucey Laiter : The Kachmir Conflict , The Careter Centor , 2003 .

-هذا الكتاب قد تحدث عن الصراع في كشمير منذ تقسيم شبه القارة الهندية مؤكدا بأن منطقة كشمير هي بؤرة التوتر وسبب الصراع الهندي- الباكستاني ، كما تحدث عن أهمية كشمير بالنسبة للهند وباكستان ، كما تناول هذا الكتاب مراحل الصراع وتطوراته .

- الصعوبات :

ليس هناك بحث بدون أن تواجهه مصاعب ومنعرجات لكن الأجدر أن نتجاوزها ونكمل الهدف الذي نصبوا إليه وكغيرنا من الطلبة واجهتنا صعوبات يجب أن نشير إليها أهمها أن حقل الدراسة التاريخية التي تتعلق بهذا الموضوع تكاد تخلوا من الدراسة الوافية باستثناء إشارات عابرة

تطرقت إليها بعض المراجع التي تعالج موضوعات تتعلق بتاريخ شبه القارة الهندية إضافة إلى قلة الكتب والمراجع الأجنبية باللغتين الفرنسية والإنجليزية وافتقار المكاتب التي زرتها للكتب التي تتناول القضايا المعاصرة والصراعات الدولية .

الفصل الاول: معطيات عامة حول إقليم

- المبحث الاول : الخصائص الجغرافية و الديمغرافية لإقليم

- المبحث الثاني : الخلفية التاريخية لإقليم كشمير

- المبحث الثالث : أهمية إقليم كشمير بالنسبة للهند و باكستان

إن إقليم كشمير له أهمية استراتيجية كبيرة وهامة بين دول شبه القارة الهندية ، فهو يمثل محور ارتكاز استراتيجي بين دول جنوب وجنوب غرب أسيا ، وبالتالي من يسيطر على الإقليم يملك خطوط اتصال جغرافية وهذا ما جعل الدول المجاورة تفكر في اقتطاعها مما جعل الإقليم يشكل بؤرة توتر في العلاقات الهندية الباكستانية خاصة بعد تقسيم شبه القارة الهندية سنة 1947م وهذا التوتر بدأ مع انفصال باكستان عن الهند على أساس عقائدي، وهذا ما سوف نقوم بدراسته في هذا الفصل .

mالمبحث الأول : الخصائص الجغرافية والديمغرافية لإقليم كشمير

المطلب الأول : البنية الجغرافية لإقليم كشمير

تقع كشمير في الشمال الغربي لشبه القارة الهندية في وسط المنطقة الجنوبية لآسيا (ينظر الملحق رقم1) وبحدود مشتركة مع باكستان وأفغانستان والصين والهند يجعلها في موقع استراتيجي هام[1] ، حيث تحدها الصين من الناحية الشرقية والشمالية الشرقية عند منطقتي التبت وسينكيانج وفي الشمال و الشمال الغربي أفغانستان[2] ، وفي الغرب والجنوب الغربي باكستان ، أما الهند فهي على الحدود الجنوبية[3] .

أما فلكيا تقع كشمير بين دائرتي عرض32 و38 درجة ، وتتمتع كشمير بمساحة جغرافية شاسعة تزيد ثلاث مرات عن مساحة كل من بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ مجتمعة ، أي حوالي 86 ألف ميل مربع ، حيث تحتل الهند منه حوالي 63% و عاصمتها سيرنيجار[4] ، وتقع هذه المدينة في الجزء الأوسط من وادي كشمير وتطل على بحيرة دال وتعد أهم المراكز الصناعية وأكبرها.[5] وتدير باكستان 37% من مساحة كشمير[6] أي 12,300كلم2 والمعروفة بآزاد كشمير ، أما الصين فتحتل 42,730 كلم2 من مساحة الإقليم[7] وكشمير عبارة عن إقليم جبلي من حيث التضاريس، حيث نجد شمالا مرتفعات شاهقة تشكل الجزء الأكبر من كشمير ، حيث تمتد بشكل

1– فلة العربي عودة : **قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2011، ص10 .

2– صبري فارس الهيتي : **العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبوليتكية** ، الوراق لنشر والتوزيع ، عمان 2005 ص 275 .

3– منى حندقها : **مأساة كشمير منذ نشأتها حتى أحداث 11 سبتمبر** ، الدار الثقافية لنشر، القاهرة ، 2003 ، ص 7 .

4– فلة العربي : المرجع السابق ، ص11 .

5– صبري فارس الهيتي: المرجع السابق، ص282.

6– فلة العربي عودة : المرجع السابق ، ص11 .

7– صفاء محمد صبره : **إقليم جامو وكشمير دراسة اقتصادية واجتماعية وثقافية** ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية القاهرة ، 2005 ، ص 21 .

متوازي من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، أشهرها كراكوم والهمالايا وبيرنجال يفصل بين السلسلتين المتوازيتين أعالي نهر السند وروافده إلى الجنوب من هذه المرتفعات يمتد وادي كشمير(الواد الأخضر) الذي ينتهي إلى نهر السند في باكستان كرافد أساسي[1] .

أما مناخ الإقليم فهو يتسم بالاعتدال صيفا فوق قمم الجبال ، لكنه حار في الأودية المنخفضة والأحواض المغلقة ، أما شتاء فهو قارص البرودة خاصة على قمم الجبال .

أما من الناحية الاقتصادية فتعتبر الزراعة والرعي أهم حرف السكان الأولى وأوسعها انتشارا وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة في كشمير مليون هكتار تقريبا يتركز نحو ثلثها في واد كشمير لذا يعرف باسم الوادي الأخضر[2] ، وتعتمد الزراعة على مياه الري من الأنهار ويعتبر الأرز من أهم المحاصيل الزراعية من حيث مساحة الأرض المخصصة له والتي تبلغ نسبتها 50%من مجموع الأراضي المزروعة، يليها في الأهمية زراعة الذرة ثم القمح وتستحوذ هذه المحاصيل على 80% من مجموع المساحة المزروعة ، كما أن الرعي يعد من الحرف الرئيسية التي يمارسها السكان وقد ساعد وجود المراعي على سفوح الجبال على تربية أعداد كبيرة من الأغنام والماعز يصل عددها إلى 4 ملايين رأس وهذا ما جعل الولاية تشتهر بإنتاج الصوف الكشميري الذائع الصيت في العالم ويوجد في كشمير عدد من المعادن أهمها الفحم وتبلغ كمية الاحتياط منه 100مليون طن[3].

أما الصناعة فمعظمها من النوع اليدوي التقليدي المعتمد على الخامات المحلية ، حيث تصل بعض الصناعات التقليدية في كشمير إلى الشهرة العالمية[4] ، ومن هذه الصناعات صناعة

---

[1]– محمد إبراهيم حسن : دراسات في جغرافية آسيا ، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ، 1997 ، ص199 .

[2]– المرجع نفسه ، ص 200 .

[3]– صبري فارس الهيتي : المرجع السابق ، ص ص 282 ، 283 .

[4]– صفاه محمد صبره : المرجع السابق ، ص 22 .

الصوف والسجاد وتطريز الأقمشة والحفر على الأخشاب وصناعة الحرير ، وتعتبر سرينجار وجامو وجلجيت أهم المراكز الصناعية[1] .

كما تعتبر كشمير إقليما سياحيا كبيرا قال عنه " جواهر لا نهرو": "**جمال كشمير ومباهجها مثل امرأة جميلة جمالا غير عادي تلك كشمير جمالها الأنثوي المتمثل في الأنهار والأودية والبحيرات و الأشجار الباسقة**"[2]، وتقسم كشمير إلى خمس مناطق إدارية وهي كما يلي :

1- لادكية : أكبر مناطق الولاية وتقع في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية ويطلق عليها التبت الصغيرة لتشابه ثقافتها بالتبت وكانت محطة تجارة الحرير ومعظم سكانها يعملون بالرعي[3].

2- جامو : وهي المنطقة الجنوبية الغربية للولاية ويقطنها أغلبية هندوسية وأقلية مسلمة وقليل من السيخ .

3-جلجيت : هي منطقة استراتيجية عند حدود باكستان الشمالية الغربية وأفغانستان وطاجكستان وهي منطقة جبلية .

4- بلداستان : تقع في الجنوب الشرقي لجلجيت وبها معبر استراتيجي يربط الشمال الغربي من كشمير باللادكية يقطنها أناس من أصول وسط أسيوية[4].

5- واد كشمير: هو أهم أودية ولاية كشمير ويعتقد علماء الجيولوجيا انه كان بحيرة منذ ملايين السنين تسمى ساتيار ولكنها تأثرت بزلازل عديدة كانت سببا رئيسيا في ظهور الوادي وقد سمي

---

[1]- صبري فارس الهيتي : المرجع السابق ، 283 .

[2]- صفاه محمد صبره : المرجع السابق، ص95 .

[3]- صبري فارس الهيتي : المرجع السابق ،172 .

[4]- المرجع نفسه ، ص 273 .

هذا الواد بكشمير لان قبائل (الكاش كاست) مكثت فيه منذ قديم الأزل وغالبية آهل واد كشمير من المسلمين ويتحدثون اللغة الكشميرية[1].

المطلب الثاني: البنية الديمغرافية لإقليم كشمير

اختلفت المصادر التي تتحدث عن تعداد السكان في كشمير ما بين المصادر الباكستانية والهندية فطبقا لإحصائية هندية أجريت عام 1981م بلغ عدد سكان الولاية 6 ملايين نسمة تقريبا شكل المسلمون منهم 64,2 % والهندوس 32,25% والسيخ 2,23% والبقية أقليات أخرى، حيث تذكر بعض المصادر أن تعداد السكان بعد السيطرة الهندية كان 4 ملايين نسمة تقريبا بلغت نسبة المسلمين فيهم 77% والهندوس والسيخ و الأقليات الأخرى23% [2].

أما المصادر الكشميرية فتقدر تعداد السكان حوالي 12 مليون نسمة ، 85% من السكان مسلمون و15% من الهندوس والبوذيين[3] والسيخ .

أما بالنسبة لعدد السكان في الجزء الذي تسيطر عليه الهند 10 ملايين نسمة ، أما الجزء الذي تسيطر عليه باكستان فعدد سكانه 2,8 مليون نسمة إضافة إلى وجود أكثر من مليون لاجئ[4] ، كما أن للكشميريين لغتهم الخاصة فاللغة الرسمية هي اللغة الأوردية ، وبعض اللغات الأخرى كاللغة الكشميرية والتي كانت تابعة لأسرة آل درايك والبهاري ، والهنوكو والكوهستاني فإن أهل كشمير ينتمون إلى عرق غير العرق الهندي ولهم ثقافة عالية التطور ناتجة عن مسار

---

[1]– عبد الطيف محمد الصباغ : **موقف مصر من قضية كشمير (1947–1958)** ، (د ، د ، ن) ، (د ، ب) ، 2001 ص2 .

[2]– شعيب عبد الفتوح : **فصول من مأساة كشمير** ، مكتبة فهد الوطنية ، (د، ت) ، 1994 ، ص 20 .

[3]– هي ديانة في الناحية الشرقية من الهند وبجانب مملكة كوسالا بين مدينة بنارس وجبال الهيملايا ، والبوذية تقول أن هناك عذابا وعقابا وأن هناك سببا للعذاب والعقاب ويزول هذا السبب بزوال العذاب والعقاب وبوذا ليس نبيا وإنما هو مصلح اجتماعي تأمل فيما حوله من الحياة وأسس عليها فلسفته وعلى من يؤمن بالبوذية أن يترك ماله وممتلكاته . ينظر عصام الدين عبد الرؤوف الفقي **بلاد الهند في العصر الإسلامي** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1996 ، ص 309 .

[4]– فلة العربي : المرجع السابق ، ص 12 .

تاريخي متميز بالاهتمام بثقافات وحضارات الغير[1] ، ويتميز سكان كشمير بأنهم بيض البشرة ، طوال الأجسام، حيث يعتنق معظم سكان الإقليم الديانة الإسلامية بنسبة 85% نظرا لتجذر الإسلام داخل المنطقة منذ 1325م[2].

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية لأزمة كشمير

المطلب الأول: كشمير والإسلام

مرت منطقة إقليم كشمير بفترات تاريخية متعددة أبرزها الحكم الإسلامي في المنطقة فالدين الإسلامي دخل إلى الإقليم عبر الأراضي الباكستانية[3] ، وإذا عدنا إلى كيفية انتشار الإسلام في الهند لوجدنا أن التجارة كانت ذات أثر كبير في دخوله وانتشاره على الساحة الهندية ، وكانت علاقة العرب بالهند, في هذه الآونة علاقات تبادل الطرفان فيها التجارة، حيث كان التجار العرب يعرضون تجارتهم بالهند ويبيعون بتعاليم الإسلام ، فأثار ذلك إعجاب الهنود فاعتنق كثرة منهم الدين الإسلامي الحنيف[4] و بهذا كان لنشاط التجاري الفضل في انتشار الإسلام ، حيث نجح المسلمون في فترة لا تتجاوز المائة عام من وفاة الرسول صلى الله عليه و سلم في تكوين إمبراطوريه إسلامية امتدت حدودها في آسيا من هضبة الاناضول غربا إلى نهر السند ومرتفعات سليمان شرقا[5] ، وكان ذلك في عهد الدولة الأموية ، حيث نجح المسلمين في تحويل معظم أهالي المنطقة إلى الإسلام[6] وبلغ عدد المسلمين في كشمير حوالي85% وتمتد جذور الإسلام في هذا

1- عالي صالح محمد عطية : **العلاقات الأمريكية الباكستانية في المجالات السياسية والإستراتيجية (1947- 1971)** ، عين للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، (د ، ت) ، 2006 ، ص 95 .

2- شعيب عبد الفتوح : المرجع السابق ، ص 21 .

3- فلة العربي : المرجع السابق ، ص 15 .

4-أحمد حامد : **هكذا دخل الإسلام 32 دولة، دار ومكتبة الهلال**، بيروت ، لبنان ، (د، ت) ، ص ص 22 ، 23 .

5- أحمد محمود الساداتي : **تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم**، ج2، ط3 ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، (د، ت) ، ص 126 .

6 - عبد اللطيف محمد الصباغ : المرجع السابق ، ص 4 .

الإقليم إلى الفتوحات التي قام بها الفاتح " العربي محمد بن القاسم " ، في زمن الخليفة الأموي " الوليد بن عبد الملك بن مروان " ومنها امتد الإسلام إلى شبه القارة الهندية[1].

وقد استمر الحكم الإسلامي في كشمير قرابة الخمسة قرون من (1325– 1819م) ويعتبر هذا الحكم بالنسبة لكشمير العصر الذهبي ، وذلك لما كان يتمتع به الكشميريون من الرفاهية والحرية والأمن تحت رعاية حكومة المسلمين[2] ، وبالنسبة للفتح الإسلامي لم يتخذ شكله الجدي إلا على أيدي الغزنويين[3] حيث قام محمود الغزنوي الذي حكم فيما بين عامي (1026–1000م) بمد النفوذ إلى شمال القارة الهندية، واستمرت سيطرت دولته من بعده حتى استطاع "قطب الدين محمد الغوري"[4] بداية من عام 1194م ، و عقب تأسيس الدولة الغورية الإسلامية في الهند بما فيها منطقة كشمير[5] وعندما رحل إلى كشمير الداعي المسلم الشيخ عبد الرحمان شرف الدين الملقب ببلبل شاه عام 1325م استطاع أن يقنع إمبراطور كشمير " البوذي جياليورين " تشان بالإسلام حتى اعتنق الدين الإسلامي ، وأصبح هو وأسرته من أتباع الإسلام مما زاد عدد المسلمين في كشمير [6] .

---

[1]– فخري خليل النجار : **تاريخ الحضارة العربية الإسلامية** ، ط3 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 ، ص 163 .

[2]– صفاء محمد صبره : المرجع السابق ، ص 22 .

[3]– منى حندقها : المرجع السابق ، ص9.

[4]– كان قطب الدين من صفوة المماليك ومساعدي السلطان محمد الغوري والذي لقب بـ (سباهسلاري) أي القائد العام الجيوش ويعد قطب الدين أول حاكم مسلم لأول أسرة مسلمة مملوكية في بلاد الهند ، والتي عرفت بالمماليك وحكمت ما بين عامي 1205– 1288م وبطبيعة الحال فقد انشغل قطب الدين بتثبيت أركان سلطته طيلة مدة حكمه البالغة خمسة أعوام وبعد وفاته عام 1210م تولى ابنه أرام شاه أمور البلاد إلا أنه لم يكن مؤهلا لإدارة شؤون البلاد، لكن خلفه تمكن من النهوض بالسلطنة المعروف بشمس الدين والذي يعد المؤسس الحقيقي لدولة المماليك في الهند. ينظر أحمد صالح عبوش : **تاريخ العالم الإسلامي في أسيا الحديث والمعاصر** ، دار الفكر ، عمان، 2013 ، ص ص 155، 156 .

[5] – عصام الدين عبد الرؤوف الفقي : المرجع السابق ، ص 43 .

[6]– محمد بن ناصر العبودي : **السياحة في كشمير والحديث عن ماضي المسلمين وحاضرهم** ، (د ، د ن) ، الرياض 1412هـ ، ص24 .

وقد توالى حكم الأسر الإسلامية عليها حتى ظهر تيمور لنك[1] عام1526م وأسس دولته المغولية التي شمل نفوذها كل شبه القارة الهندية[2]، وشهد عصر الدولة المغولية حضارة من أزهى الحضارات في تاريخ الشعوب الإسلامية وكان لها الأثر الكبير في استقرار الإسلام في تلك البلاد التي ضمنها كشمير[3] وقد ظلت شبه القارة الهندية تعيش في ظل الإمبراطورية المغولية الإسلامية حتى أوائل القرن الثامن عشر تقريبا ، وكان أورانجريب (1707-1658م) آخر سلاطين المغول والذي حكم الهند وفق مقتضيات الدين الإسلامي ففرضت الجزية على غير المسلمين واتخذ تدابير من أجل رفاهية المسلمين وحكم البلاد باستقامة ونزاهة ، وفي فترة حكمه أصبحت شبه القارة الهندية كلها تقريبا تحت السيطرة المغولية، لكن عندما توفي أورانجريب في 1707م بدأ الانحطاط والتدهور يدب في ربوع الإمبراطورية ، وبسبب ضعف قوة المغول بدأ الغزو الأوروبي يطرق أبوابها واشتدت المنافسة بين الدول الأوروبية حول الهند وانتهى الأمر بالسيطرة البريطانية[4].

المطلب الثاني: كشمير والاستعمار البريطاني

استمرت شبه القارة الهندية بما فيها كشمير تحت سيادة دولة المغول إلى أن ظهر التنافس الأوربي حول هذه المنطقة ، والذي كان من نتيجته زيادة النفوذ الإنجليزي في شبه القارة الهندية عبر شركة الهند الشرقية البريطانية ، وفي الوقت الذي بدأ الضعف يدب ويحتل كيان الدولة المغولية مع القرن الثامن عشر[5]، قد ظلت السلطات البريطانية تعمل على إضعاف القوى

---

[1]- وصل تيمور في فتوحاته إلى شبه الجزيرة الهندية وأسس دولته المغولية وقد تمكن أحد أحفاده وهو ظهير الدين محمد بابر من بسط سلطانه في شبه الجزيرة الهندية ويعد تيمور من عظماء التاريخ الإسلامي بصفة عامة وتاريخ الهند بصفة خاصة . ينظر أحمد صالح عبوش : المرجع السابق ، ص156

[2]- محمد نصر مهنا : انتشار الإسلام في آسيا، ج2، ط2، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1997، ص 63

[3]- رأفت الغنيمي السيخ : آسيا في التاريخ الحديث والمعاصر ، عين للبحوث والدراسات الإنسانية ، القاهرة ، 1997 ، ص 129 .

[4]- يوسف العاصي الطويل : **المشاكل السياسية الناتجة عن تقسيم شبه القارة الهندية (قصة كشمير)** ، متوفر على : (Htpp://www.4 Shaned. Net) ، أطلع عليه يوم 23 أكتوبر 2015 .

[5]- عبد الحكيم عامر الطحاوي : **قضية كشمير** ، (د، ن) ، الرياض ، 1997 ، ص 539 .

الإسلامية وتفريقها في الدولة المغولية حتى بدأت تتقطع أوصالها مع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، فاستغل السيخ[1] والهندوس ذلك وقاموا بغزو كشمير عام 1819م[2]، واستطاع سنج وهو ومن عائلة دوجرا عقد اتفاقية " أمر ستار " مع السلطات البريطانية الحاكمة في الهند في 16 مارس 1846م تم بمقتضاها الاعتراف به حاكما على منطقة كشمير، وكان ذلك في مقابل سبعة ملايين ونصف " نانك شاهي " أي مليون دولار دفعها للإنجليز ليضل حاكم كشمير في عائلته الهندوسية[3] وهكذا خرجت كشمير من تحت حكم المسلمين إلى حكم الهندوس وخضعت كبقية شبه القارة الهندية للسيطرة البريطانية ، حيث ظل الإنجليز يحكمون سيطرتهم على تلك البلاد بجانب السيادة الأسمية لحكام المغول فشعر الشعب الهندي بأن بلادهم قد تقطعت أوصالها فقام بالثورة على الاستعمار الإنجليزي في عام 1857م ، والتي كان من أهم نتائجها أن وضعت بريطانيا شبه القارة الهندية تحت الحكم البريطاني المباشر وتوجت الملكة فيكتوريا ملكة بريطانيا إمبراطورة على الهند[4] .

وظلت عائلة دوجرا الهندوسية تتوارث الحكم في كشمير دون مراعاة لشعور السكان ذوي الأغلبية الإسلامية ، بل فرضت هذه العائلة كل أنواع التعسف والقسوة والطغيان والاستبداد والتمييز العنصري والطائفي، مما اثأر حفيظة غالبية الشعب المسلم[5] ، وعندما بدأت الحركة الوطنية تجتاح شبه القارة الهندية ضد الاستعمار البريطاني .

---

[1]– السيخ طائفة دينية أسسها نانك ينادي السيخيون بالوحدانية وتقارب الأديان . ينظر أحمد رجب : **تاريخ وعمارة المساجد الأثرية في الهند** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1997 ، ص 232 .

[2]– محمد بن ناصر العبودي : المرجع السابق ، ص25 .

[3]– عبد الحكيم عامر الطحاوي : المرجع السابق ، ص 540 .

[4]– أبو الأعلى المودودي : **قضية كشمير المسلمة** ، دار القلم لنشر والتوزيع ، الكويت ، 1986 ، ص11 .

[5] محمد حسن الاعظمي : **حقائق من باكستان، الدار القومية للنشر** ، القاهرة ، (د، ت) ، ص 143 .

وأخذت تلك الحركة تزحف نحو كشمير ليحاول شعبها المسلم أن يتخلص من هذا الظلم كبقية شعب القارة الهندية التي تزعمها " المهاتما غاندي"[1] من خلال الحزب الذي أسسه وهو حزب المؤتمر الهندي والذي انشق عنه حزب الرابطة الإسلامية بزعامة " محمد علي جناح" (ينظر الملحق رقم 2) ، الذي خشي على حقوق المسلمين أمام الأكثرية الهندوسية[2] ليتزعم الاثنان غاندي وجناح المطالبة بالاستقلال لشبه القارة الهندية ، وفي وسط هذه الحركة الوطنية أراد الشعب الكشميري أن يعبر عن مطالبه، فقام احد أبناء هذا الشعب وهو " الشيخ عبد الله"[3] بتأسيس أول حزب سياسي لشعب كشمير وأطلق عليه اسم " حزب مسلمي كشمير" في أكتوبر 1932م[4]، وقد قدم عبد الله مطالب شعبه إلى" المهراجا " الهندوسي، وأهمها إقامة حكومة مسؤولة أمام الشعب ، وعضوية الجمعية التشريعية بالانتخاب لا بالتعيين ، وهي المطالب التي رفضها المهراجا، وزاد من الظلم الواقع على الشعب الكشميري ، مما أدى إلى زيادة أنصار الشيخ عبد الله الذي غير اسم حزبه في عام 1938م، إلى حزب المؤتمر الوطني ، وعندما دخلت بريطانيا الحرب العالمية الثانية ، رأت الحركة في 15 سبتمبر 1939م الإعلان عن وقوفها بجانب بريطانيا ضد ألمانيا على أمل أن تمنحهم الاستقلال[5] وخلال سنوات الحرب استمرت الحركة الوطنية في شبه القارة الهندية وضمنها حركة كشمير بزعامة الشيخ عبد الله في السير نحو الهدف وهو الاستقلال ، حيث أراد محمد علي جناح أن يجذب الأنظار إلى مطالب المسلمين فأعلن في مؤتمر حزب الرابطة الإسلامية في مارس 1940م عن قرار الرابطة والذي هو قيام دولة المسلمين في شبه القارة

[1]– غاندي هو أحد كبار القادة السياسيين في القرن 20 وقد دعاه الهنود المهاتما أي الروح العظيمة، ساعد على تحرير الهند من الحكم البريطاني بأسلوب فريد تمثل في المقاومة دون عنف وكان غاندي يعتقد بان جمع الأديان فيها بعض العناصر الحقيقية مما اعتبر دليلا على تسامحه الديني . ينظر فراس البيطار : **الموسوعة السياسية والعسكرية** ، ج2 ، دار أسامة لنشر والتوزيع عمان الأردن ، 2013 ، ص .

[2]– محمد حسن الأعظمي : المرجع السابق ، 80 .

[3]– الشيخ عبد الله ولد عام 1905م بمدينة سرينجار وهو من أبناء الشعب الكشميري وتعلم فيها وفي لاهور وهو من قام بتأسيس حزب سياسي لشعب كشمير . ينظر عبد الحكيم عامر الطحاوي : المرجع السابق ، ص 541

[4]– إحسان حقي: **مأساة كشمير المسلمة ، دار السعودية** ، لنشر والتوزيع ، (د، ت) ، ص 143 .

[5] –عبد الحكيم عامر الطحاوي : المرجع السابق، ص 542 .

الهندية ، و هذا القرار جعل المهراجا الهندوسي يزيد من أعمال العنف ضد المسلمين ويعتقل الشيخ عبد الله وعددا من زعماء حزب كشمير[1] ، ولكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت تتبلور النتائج وتتغير موازين القوى العالمية، لتظهر قوى جديدة للعالم على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، كل واحدة منهما تنافس الأخرى ، لتأخذ مكانا من إرث هذه الإمبراطوريات، وكانت الإمبراطورية البريطانية منها، حيث بدأت عقب الحرب في تسليم الكثير من مناطق نفوذها إلى الولايات المتحدة الأمريكية كما شعرت الولايات المتحدة بمدى ما تعانيه حليفتها بريطانيا من مصاعب أخذت تضغط عليها لتمنح الكثير من الشعوب الخاضعة لها الحق في الحرية والاستقلال ومن ضمنها الشعب الهندي[2] وبهذا رأت الحكومة البريطانية وبعدما حاصرتها الضغوط الاقتصادية أنها لم تعد تستطيع السيطرة على البلاد الكبيرة المترامية الأطراف باسم الاستعمار ، لذلك قررت أن تدخل في مفاوضات مع الزعامات الوطنية في شبه القارة الهندية عام 1946م للتوصل إلى صيغة مناسبة لكيفية إعطاء بلادهم الاستقلال[3] .

وفي 20 فيفري 1947م أعلن رئيس الحكومة البريطانية إتلي بأن حكومته قررت نقل السلطة إلى الشعب الهندي في موعد غايته أوت ، حيث تم موافقة جميع الأطراف البريطانية والهندوسية والإسلامية على تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتين هما الهند وباكستان والانسحاب البريطاني منها في 15 أغسطس 1947م وهكذا تم الإعلان عن الانسحاب البريطاني من شبه القارة الهندية، وضمنها منطقة كشمير بعد سنوات طويلة من الاستعمار[4].

---

[1]– أبو الأعلى المودودي : المرجع السابق ، ص 15 .

[2] – عبد الحكيم عامر الطحاوي : المرجع السابق ، ص 543 .

[3]– إحسان حقي : **تاريخ شبه الجزيرة الهندية الباكستانية، مؤسسة الرسالة** ، بيروت ، (د ، ت) ، ص337 .

[4]– خليل عبد الحميد عبد العال **: دراسات في العلاقات الدولية** ، ج2 ، الإسكندرية ، (د ، ت) ، ص 192 .

المطلب الثالث: ظهور أزمة كشمير 1947م

إذا كانت كشمير قد تخلصت من الاستعمار البريطاني بعد إعلان بريطانيا عن استقلال شبه القارة الهندية في 15 أوت 1947م فإنها بدأت مرحلة جديدة من تاريخها ، من خلال القرار البريطاني في حق كل ولاية أو إقليم من شبه القارة الهندية بالانضمام إلى أي من الدولتين باكستان أو الهند[1] ، حيث نقلت السلطة إلى أمتين بدلا من أمة واحدة، فقد ظهرت في سنة 1947م باكستان كدولة حرة ذات سيادة، وأصبح " محمد علي جناح "[2] أول حاكم عام لها وقد تشكلت الدولة الجديدة من الأقاليم ذات الأغلبية من المسلمين في غرب الهند (السند والبنجاب) وفي الشرق الهند (بنغال الشرقية كلها)، وكانت باكستان تشعر بالخطر لعدة أسباب منها أن الدولة الجديدة تشعر بأن الهند لا تستطيع أن تغفر لها انفصالها عنها كما أن باكستان تتكون من قسمين أحدهما في شرق الهند والثاني في غربها ، والهند بينهما بمثابة الحاجز، وهذا الوضع الجغرافي يمثل مشكلة تعرض وحدة الدولة إلى الخطر[3] ، وقد جاء انقسام الهند إلى دولتين لأسباب دينية محضة نظرا لتركيبة السكانية وتخالطهم بين المسلمين والهنود[4] ومن هنا كان على حاكم كشمير الهندوسي أن يختار لبلاده ذات الأغلبية الإسلامية إلى أي من الدولتين تنضم مما كان بداية ظهور أزمة[5] كشمير، وذلك وفق القرار البريطاني في حق كل إقليم أن ينضم إلى أي من

1– jimucey Laiter : The kachmir conflct , The careter centor , 2003 .

[2] محمد علي جناح محام وسياسي ومؤسس باكستان ، لقد عمل جناح كرئيس للرابطة الإسلامية لمسلمي الهند كافة من عام 1913م حتى الاستقلال في 14 أوت 1947م وعين كأول حاكم عام لباكستان، ولقب في باكستان بالقائد الأعظم وتوفي جناح عن عمر يناهز 71 عاما في تاريخ 11سبتمبر 1948م بعد مرور عام واحد من حصول باكستان على الاستقلال من الحكم البريطاني. ينظر محمد عمر: "**محمد علي جناح أسطورة باكستان**"، جريدة الرأي الكويتية، العدد 13391 ، 2013 ، ص2 .

[3]– ميلاد المقرحي : **موجز تاريخ آسيا الحديث والمعاصر** ، جامعة قاريونس، بنغازي– ليبيا ، ص 157 .

[4]– بشرى قبيسي ، موسى مخول : **الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين (أوربا، آسيا)** ، بيسان لنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، 1997 ، ص 242 .

[5] الأزمة هي حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة . ينظر علي بن هلول الرويلي : **الأزمات (تعريفها– أبعادها– أسبابها)** ، ج2 ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض ، 2011 ، ص 12 .

الدولتين باكستان أو الهند ، حيث بدأت كل واحدة من هتين الآخرتين تمارس الضغط على كشمير وذلك لأهمية الإقليم الاستراتيجية وكان " محمد علي جناح" رئيس باكستان على يقين بأن التاريخ والدين والشعب المسلم في صالحه، في حين كان" نهرو " على يقين بأن حاكم كشمير في صالحه وبدأ التنافس دون أي اعتبار لرغبات الشعب كشميري المسلم، فكانت واحدة من أهم القضايا التي واجهت باكستان والهند في بداية عهد الاستقلال[1] .

وقد بدأت باكستان الطريق للسيطرة على كشمير من واقع عدة عوامل تربط بينها و بين كشمير أهمها الأغلبية الإسلامية التي تسكن الإقليم والارتباط التاريخي والتواصل الجغرافي والمصالح الاقتصادية المشتركة، وأخذت تمارس ضغوطها على" مهراجا" كشمير الهندوسي لإعلان انضمامه إلى باكستان وأرسل محمد علي جناح بسكرتيره الخاص للتفاوض مع "المهراجا" عشية إعلان الاستقلال لإقناعه بالانضمام إلى باكستان والمقابل يكون بقائه حاكما على كشمير[2] لكن " المهراجا " رد على ذلك بالرفض لذلك بدأ محمد علي جناح في تغيير سياسته نحو المهراجا الهندوسي مع نهاية أوت 1947م إلى سياسة تنطوي على التهديد، ومن هنا بدأت أعمال العنف في كشمير بين المسلمين والهندوس كما شجعت باكستان الشعب الكشميري على الثورة ضد "المهراجا" ، وكان رد " المهراجا " الاستعانة بالمتطرفين من الهندوس للقضاء على مسلمي كشمير وبالتالي اشتعلت نار المذابح ضد المسلمين[3]، وكل هذا أدى إلى قيام بعض الوحدات المسلحة من قبائل الباختون التي تعيش في منطقة الحدود الشمالية الغربية لباكستان دخول كشمير في 22 أكتوبر 1947م لمساعدة إخوانهم المسلمين، وبعد أن تمكنوا من تحرير ثلثي الأراضي الكشميرية أعلنوا في 24 أكتوبر عن تأسيس حكومة باسم " كشمير الحرة " وأمام هذه التطورات والدعم الباكستاني للمسلمين في كشمير، وبهذا لم يجد "المهراجا" الهندوسي مفرا من طلب المساعدة من

---

[1]– فاروق عثمان أباضة : **محاضرات في تاريخ الشرق الأقصى** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1997 ، ص 347 .

[2]– المرجع نفسه، ص 374 .

[3]– عبد الحكيم عامر الطحاوي : المرجع السابق ، ص 546 .

الحكومة الهندية التي رفضت المساعدة إلا إذا أعلن انضمام كشمير إليها[1]، فبعث " المهراجا " برسالة إلى الحكومة الهندية وضح فيها أنه كان يأمل إمهاله بعض الوقت حتى يقرر وضع بلاده وبرر لحكومة الهند طلبه بقوله:« **أعلم بأن حكومة الهند لا تستطيع تقديم المعونة إلا إذا أعلنت انضمامي لها ولذلك قررت الانضمام للهند**»[2] وهكذا اتخذ "المهراجا " الهندوسي حاكم كشمير هذا القرار دون أي اعتبار لشعبها ، وكان من الطبيعي أن يقابل هذا القرار والذي سمي بـ " وثيقة الانضمام" بترحيب شديد من حكومة الهند واستنكار ورفض حكومة باكستان[3] ، وكان هذا القرار كافيا لإيقاد وإشعال الحرب بين الطرفين حيث تدخلت القوات الهندية[4] في أراضي كشمير، وطلبت حكومة كشمير الحرة المساعدة من حكومة باكستان[5]، فكانت هذه الحرب بداية لصراع طويل بين الجانبين الباكستاني والهندي حول كشمير واتخذ كل منهم دوافع لسيطرة على هذا الإقليم الذي هو ضمن شبه القارة الهندية ، و هذا ما سنقوم بدراسته فيما يخص أهمية إقليم كشمير[6].

---

[1]– عبد الله الطيار : **جرح في قلب كشمير** ، الندوة العالمية للشباب الإسلامي ، (د . ب) ، 1994 ، ص25 .

[2] – عبد الحكيم عامر الطحاوي : المرجع السابق ، 547 .

[3]– أبو الأعلى المودودي : المرجع السابق ، ص24 .

[4]– إن اسم الهند اشتق من اسم الإله إندار (إله العاصفة) واهم ميزة لجغرافية الهند هي تلك العزلة التي تشكلها الجغرافيا الكبيرة فجبال الهيملايا توفر لها تلك العزلة عن بقية القارة، ففي إطار هذه العزلة تكونت للهند حضارة راقية خاصة فيها يتعلق بالعمارة والموسيقى . ينظر أحمد صالح عبوش : المرجع السابق ، ص153 .

[5]– تقع باكستان في جنوب قارة آسيا ضمن ما يسمى بشبه القارة الهندية يحدها من الغرب إيران ، ومن الشرق الهند، ومن الشمال كل من الصين و أفغانستان، و بحر العرب من الجنوب و حصلت باكستان على استقلالها مع الهند عام 1947م بعد نضال طويل ضد الاستعمار البريطاني البغيض ، إذ تقرر أن تكون المناطق ذات الأغلبية المسلمة ضمن دولة باكستان و قد قسمت إلى باكستان الشرقية تحت اسم بنغلاديش و باكستان الغربية تحت اسم باكستان و كان ذلك سنة 1971م، أما اقليم كشمير ذو الأغلبية المسلمة استولت عليه الهند ، ثم جرى الاتفاق على ضم ثلثي الإقليم إلى الهند و الثلث الآخر إلى باكستان و هو ما لم يرضي باكستان و لا المسلمين، ينظر صبري فارس الهيتي: المرجع السابق ، ص ص212 ، 213 .

[6]– أبو الأعلى المودودي : المرجع السابق ، ص 24.

المبحث الثالث : أهمية كشمير بالنسبة للهنود و باكستان

المطلب الأول: أهمية كشمير بالنسبة للهند

تمثل كشمير أهمية استراتيجية للهند جعلتها شديدة التمسك بها على مدى أكثر من خمسين عاما رغم الأغلبية المسلمة فيها ، ورغم الحروب التي خاضتها واستنزفت الكثير من مواردها البشرية والاقتصادية وتتلخص هذه الأهمية فيما يلي :

1- تعتبر الهند ولاية كشمير عمقا امنيا استراتيجيا أمام الصين وباكستان .

2- تنظر إليها على أنها امتداد جغرافي وحاجز طبيعي مهم أمام الحكم الباكستاني الذي يهدد الأوضاع الداخلية في الهند ذات الأقلية المسلمة .

3- تخشى الهند إذا سمحت لكشمير بالاستقلال على أسس دينية أو عرقية أن تقوم بفتح بابا لا تستطيع غلقه أمام العديد من الولايات الهندية ذات الأجناس ، والأديان واللغات المختلفة[1] .

4- الأهمية الاقتصادية لإقليم كشمير خاصة في المبادلات التجارية استيرادا وتصديرا فكشمير تصدر للهند الخشب والفاكهة[2] ، وتعتبر أسواق مومباي وكيلكاتا ودلهي أسواق لتصدير الشيلان الصوفية الكشميرية ، والتحف كما تستورد كشمير من الهند الشاي والتوابل والسكر والعقاقير[3].

1- خالد عبد القادر محمد : **قضية كشمير و أدوات السياسة الخارجية الهندية و الباكستانية**، رسالة مقدمة لحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، الأردن ، 2007 ، ص 40 .

2- صفاء محمد صبره : المرجع السابق ، ص 235 .

3- عدنان سيد محمد : **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، (د ت) ص 95 .

5- وجود مراكز تجارية هامة بكشمير ومن هذه المراكز مدينة سرينجار وجامو وهما مركزين هامين لتجارة الفاكهة والمفارش الصوفية[1] .

6- حماية الهنادكة[2] الموجودين بكشمير ، وقد أعلنت الهند في مواضيع متعددة أن كشمير إذا انضمت لباكستان فإنهم سيطردون من كشمير فينتج عن ذلك انقلاب الوضع في الهند بين الهنادكة والمسلمين لهذا فمن الأفضل بقاء كشمير تحت السيادة الهندية حتى لا تفكر الولايات الأخرى في الانفصال، كما أن الاستيلاء على كشمير يعني حصار باكستان وخنقها وفصلها عن الصين بعد تمكن هذه الأخيرة من السيطرة على التبت .[2]

7- لكشمير حدود مشتركة مع كل من أفغانستان والصين فأمن كشمير أمر حيوي لأمن الهند خاصة أن الحدود الجنوبية لكشمير مشتركة مع الهند .

8- وجود منابع الأنهار الكبرى كالسند والذي يؤمن مصدرا هاما جدا لتوليد الطاقة الكهربائية إن استغلت استغلالا جيدا .

9- انضمام كشمير للهند سوف يحرم باكستان من جزء كبير من مقدرتها الحربية وبذلك يسهل تهديد باكستان وآملا في أن تتواجد شبه القارة الهندية مرة أخرى .[3]

---

[1] – صفاء محمد صبره : المرجع السابق ، ص 235 .

[2] الديانة الهندوكية لا تشبه الأديان السماوية اليهودية والنصرانية والإسلام ولا يعرف بالتأكيد متى ظهرت هذه الديانة لكن العلماء استطاعوا إرجاعها إلى ألف سنة قبل الميلاد ومن كتبهم المقدسة " منوسمرتي" الخاص بالطقوس والعبادات ، وقد جاء في مقدمة هذا الكتاب أن الهندوكية دين من أقدم أديان . ينظر إحسان حقي : **مأساة كشمير المسلمة** ، المرجع السابق ، ص 18 .

2- إسماعيل احمد ياغي ، محمود شاكر : **تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر** ، جزء أسيا ، دار المريخ لنشر، (د ، ت) ص 289 .

3- منى حندقها : المرجع السابق ، ص 33 .

4- عدنان سيد محمد : المرجع السابق ، ص 95 .

10- تشكل كشمير بالإضافة لأهميتها الاقتصادية مدخلا إلى الأراضي الهندية فهي منطقة دفاعية .[4]

11- إيجاد قاعدة لتحقيق أهدافها ضد العالم الإسلامي ومقدساته ويبدوا ذلك واضحا من خلال تصريحات كثير من القادة الهندوس أهمها ما قاله " جواهر لال نهرو"[1]« **إن الهند كما صنعتها الطبيعة، لا يمكنها أن تلعب دورا ثانويا في شؤون العالم، فإما أن تعتبر من القوى العظمى أو لا يكون لها وجود**»[2].

المطلب الثاني: أهمية كشمير بالنسبة لباكستان

1- أن المجاري العليا لأنهار باكستان (السند، جلهم، جيناب) ، تنبع من كشمير وتعتمد عليها الصناعة والزراعة بشكل أساسي في باكستان، فكشمير تعتبر الشريان الرئيسي لباكستان فإذا انضمت إلى الهند يكون قد قطع هذا الشريان، حيث تنبع هذه الأنهار الثلاثة في كشمير من أطراف الجنوب لجبال الهيمالايا، وهو ما يوفر المياه طوال السنة وبصورة وفيرة جدا[3].

2- توفير مياه الري لأكثر من 19 مليون فدان وتوفير الطاقة الكهربائية من محطات التوليد المنشأة في إقليم كشمير[4] .

3- تشكل كشمير مدخلا بشريا لباكستان وعتبة لدخول القوات الأجنبية من الشمال إلى الأراضي الباكستانية ناهيك عن قرب منطقة كشمير من القلب الباكستاني الذي يمتد من لاهور إلى لابور .

---

[1]- جواهر لال نهرو (1889- 1964م) هو أول رئيس الوزراء للهند عام 1947م وأثبت أنه سياسي قدير وعملي في إدارة الجمهورية الهندية الجديدة ، وحاول تطبيق أرائه الاشتراكية في أهمية زيادة الإنتاج ، تحت إشراف الدولة إلا أن أهم الأعباء التي واجهته، تمثلت في توحيد الولايات الهندية ووضع دستور جديد للبلاد ، وبعد وفاة نهرو عام 1964م أصبحت ابنته أنديرا نهرو (1917- 1984م) رئيسا للوزراء . ينظر أحمد صالح عبوش : المرجع السابق ، ص ص 172 ، 173 .

[2]- عدنان سيد محمد : المرجع السابق ، ص 95 .

[3]- صفاء محمد صبره : المرجع السابق ، ص102 .

[4]- إسماعيل أحمد ياغي ، محمود شاكر: المرجع السابق ، ص 288 .

4- تعتبر باكستان أن إقليم كشمير منطقة حيوية بالنسبة لأمنها، والذي سيصبح في خطر إذا انضمت كشمير إلى الهند كونه يهدد الأمن القومي لباكستان لعدم وجود حواجز طبيعية بين جنوب كشمير وباكستان، كما أن كشمير تحمي باكستان من أي غزو يأتي من الشمال نظرا لما يتميز به الإقليم من وعورة وصعوبة الأراضي التي تعوق تقدم الجيوش[1] .

5- معظم سكان الإقليم مسلمون (85%) ، وكان قرار التقسيم لشبه القارة الهندية عام 1947م على أن تنضم المناطق ذات الأغلبية المسلمة لباكستان والمناطق ذات الأغلبية الهندوسية للهند[2].

6- الروابط الاجتماعية والقومية بين الشعبين كالعادات والتقاليد واللغة والدين ، كما أن هناك صلات عائلية وقبلية بين شعبي كشمير وباكستان مما جعلها شعبا واحدا وقومية واحدة ، أيضا تعتبر باكستان كشمير مصدرا هاما من مصادر الدخل خاصة في مجال السيادة على اعتبار أنها تشتهر بجنة الله في الأرض نظرا لجمالها الساحر[3] .

7- امتلاك كشمير لمجموعة من الطرق البرية التي تصل الولاية بأجزائها كما تصلها ببعض البلدان الأخرى، وهو ما يسهل الحركة التجارية بها والنشاط الاقتصادي بصفة عامة ، أما أهمية الطرق الاقتصادية المارة بكشمير بالنسبة لباكستان فهي تربطهما ببعض الدول خاصة الصين (طريق الحرير)[4] .

---

[1]- راغب السرجاني : **الموسوعة الميسرة في التاريخ الإسلامي** ، ج2 ، اقرأ للنشر والترجمة، القاهرة ، 2005 ، ص 109 .

[2] – منى حندقها : المرجع السابق ، ص ص 31 ، 32 .

[3]- سيد أحمد أبو العينين : **جغرافية العالم الإقليمية آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي** ، ج1 ، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية ، 1990 ، ص 279 .

[4] – صفاء محمد صبره : المرجع السابق ، ص 103 .

نستنتج من خلال هذا الفصل بأن قيمة كشمير تكمن في الأهمية الاستراتيجية التي تحضى بها حيث أنها تشكل تمركز جغرافي مهم ونقطة تماس بين دول كبرى وأخرى متصارعة حولها تفوقها حجما وقوة ويقع في مقدمتها الهند وباكستان، وعليه يمكن القول أن تقسيم شبه القارة الهندية كان على أساس التكوين الديني لسكان المناطق فظهرت إلى وجود دولة باكستان في 15 أوت 1947م بقيادة محمد علي جناح كدولة إسلامية يدين شعبها بالدين الإسلامي اما الهند التي تمثل مساحة شاسعة بالنسبة لدولة باكستان يدين شعبها بالديانة الهندوسية ، فهذا التقسيم أسفر عن ظهور الكثير من المشاكل حول الاقاليم من ناحية انضمامها إلى الهند أو باكستان وأبرزها إقليم كشمير.

الفصل الثاني : مجريات الصراع الهندي الباكستاني وردود الأفعال الوطنية

- المبحث الأول : الحروب الهندية – الباكستانية

- المبحث الثاني : حركات المقاومة الكشميرية

عرفت أزمة كشمير عدة تطورات ومنعرجات منذ نشأتها ، إذ أعتبر الإقليم المشكلة المحورية في النزاع الهندي الباكستاني منذ تقسيم شبه القارة الهندية من طرف بريطانيا ، وخاصة سياسة التقسيم البريطانية المؤسسة على انتهاج العامل المذهبي والفوارق الدينية ، فهذا أثر سلبا مباشرة وبقوة على العلاقات الهندية الباكستانية منذ انفصال باكستان عن الهند وتأسيس الدولة الباكستانية بما فيها التوترات الحدودية والحروب الثلاثة (1948- 1965- 1971م) بين البلدين ، وفي سياق أخطر بامتلاك الدولتين السلاح النووي وأصبح كلا الطرفين متشددا في التعامل مع الآخر باكستان تطالب بتطبيق الشرعية الدولية، والهند متمسكة بمنطق أن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند فرأى الشعب الكشميري ضرورة الجهاد وتحقيق الاستقلال والتخلص من الاضطهاد والعنف وكل أعمال القمع الممارسة عليه من طرف الهند لكن هذه المقاومة لم تحقق النجاح لانعدام الدعم الدبلوماسي ، والمادي فوقفت عاجزة أمام جيوش الهند المدربة عسكريا وهذا ما سنقوم بدراسته من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول : الحروب الهندية الباكستانية.

المطلب الأول : الحرب الأولى (1948م)

عقب تقسيم شبه القارة الهندية وعلى إثر اتفاقية الانضمام التي بعث بها "مهراجا كشمير " والتي بموجبها دخلت القوات الهندية للإقليم ، بدأت الانتفاظة الكشميرية بدعم من باكستان مطالبة بالانفصال عن الهند رافضة وثيقة الضم والمطالبة بالانضمام إلى الباكستان[1] .

ونظرا لأن أغلبية سكان كشمير هم مسلمون ومالهم من توافق مع باكستان ، ونظرا للسابقة الانفصالية لباكستان عن الهند من منطلق ديني فإن الكشميريين اعتبروا باكستان سندا قويا لهم في مواجهة الهند[2] ، والتخوف كان موجودا طبعا من الجانب الهندي بطلب كشمير المساعدة من الباكستان والتحالف معها ، والشيء الذي لم تستطع الهند التعبير عنه بصراحة هو الرجوع لاختيار شعب كشمير بالانضمام إلى الهند أو الباكستان ، أو الاستقلال التام هذا موضوع سيوضح لاحقا في الأمم المتحدة من منطلق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها[3] .

وهذا الصراع والتوتر بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير فتح المجال أمام التدخل الدولي لمحاولة وقف القتال ، ومن منطلق الوصاية التاريخية ، كانت أولى المحاولات محاولة التدخل من بريطانيا ، وعليه أجرى " اللورد مونتباتن " الحاكم العام للهند في نوفمبر 1947م مباحثات بين الطرفين ، حيث تقدم بعرض إلى الرئيس الباكستاني " محمد علي جناح " لتسوية المشكلة عن

---

[1] – علي صالح محمد عطية : المرجع السابق ، ص 99.

[2] – باهر السعيد : **النزاع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير** ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 1992 ، ص 53 .

[3] – فلة العربي : المرجع السابق ، ص 19 .

طريق الاستفتاء لشعب كشمير ، وهو ما رفضه الوزير الأول الهندي " نهرو " خلال المباحثات التي أجريت في دلهي ديسمبر 1947[1] .

وقد استمرت المواجهة بين طرفي النزاع فاتخذت الهند المبادرة بعرض النزاع على مجلس الأمن الدولي ، وطلبت منه التدخل لوقف القتال وفرض انسحاب باكستان من الولاية دون أن تطلب من مجلس الأمن التدخل في تحديد مستقبل هذه الأزمة[2] .

واستجابة لطلب الحكومة الهندية عقد مجلس الأمن عدد من الجلسات من شهر جانفي إلى أفريل سنة 1948م (ينظر الملحق رقم 03) ، وانتهى باتخاذ قرار تشكيل لجنة وساطة بين الدولتين وأصدر قرار بوقف إطلاق النار في 13 أوت 1948م وإجراء استفتاء عام لتحديد مستقبل هذه الأزمة وكان ذلك بداية الشرعية الدولية لحق شعب كشمير في تقرير مصيره هذا ما رفضته الهند[3] ، وقد ازداد موقف الهند تصلبا تجاه أزمة كشمير بعد دخول باكستان إلى حلف جنوب شرق آسيا معتبرة ذلك على لسان رئيس الوزراء الأول نهرو سنة 1954م : « **بأن تقديم المعونة العسكرية إلى باكستان غير تغييرا جوهريا الوضع وأهدر تماما النتائج التي توصلت إليها جميع المفاوضات السابقة**[4] » ، فقد شهدت فترة منتصف الخمسينيات ميل غربي أكثر إلى الباكستان ، التي أصبحت حليف طبيعي عسكري واستراتيجي ، حيث صرح " نهرو " « **بأن الهند سوف تنظر إلى مسألة تقسيم كشمير على أنها أساس لوقف إطلاق النار مع بعض التعديلات الحدودية** » نظرا لوعي الهند بالتعاون والتحالف الغربي مع الباكستان والموقف

---

[1] -. أحمد وهبان : <u>الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر</u> ، (د ، د ، ن) ، الإسكندرية ، (د ، ت) ، ص 87 .

[2] – فلة العربي : المرجع السابق ، ص 19 .

[3] – المرجع نفسه ، ص 20 .

[4] – محمد السيد سليم : محمد السيد أبو عمود : <u>قضية كشمير</u> ، (د، د، ن) ، القاهرة ، 2002 ، ص 33 .

الأمريكي الداعم لباكستان ، فتقدمت الهند بمبادرة ضرورة الوصول إلى حل لتسوية النزاع بالمفاوضات أو عن طريق الأمم المتحدة .

وبهذا طالبت الهند إلى عقد اجتماع باسم الجمعية التأسيسية لجامو وكشمير والتي اتخذت قرارها في نوفمبر 1956م ، بأن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند[1] وهكذا ظلت الأزمة الكشميرية معلقة بين طرفي النزاع مع ازدياد حدة التوتر ، وفي سنة 1957م عادت المشكلة مرة أخرى إلى أروقة مجلس الأمن الدولي وكان هذا الرجوع بطلب من الحكومة الباكستانية لإجراء استفتاء حر ونزيه في الإقليم إلا أن جهود مجلس الأمن فيما يخص الاستفتاء باتت بالفشل نظرا للموقف الهندي ورفضه لمقترحات مجلس الأمن ، وبهذا تضع الهند نفسها في مواجهة الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة وبالمقابل يتقوى الموقف الباكستاني داخل المنظمة الأممية، وفي أواخر سنة 1962م بدأت فكرة العودة إلى المفاوضات المباشرة بين الهند وباكستان لحل المشكل العالق إلا أن هذه الفترة شهدت تغييرات مهمة في شبه القارة الهندية ساهمت في تطوير الصراع[2] ، فقد شهدت المنطقة نشوب الحرب الهندية – الصينية[3] وأمام القوة الصينية الهائلة طلبت الحكومة الهندية المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لمواجهة الصين في حين طلبت كلا من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا من الهند وباكستان الرجوع إلى طاولة المفاوضات المباشرة حول الإقليم[4]، غير أن هذه المفاوضات كلها باتت بالفشل ولم تصل إلى أي حل لهذه الأزمة فاستمرار الهند في طرحها بضم الإقليم ولد ردود فعل إقليمية ودولية لا تتماشى مع الطرح

---

[1] – فلة العربي : المرجع السابق ، ص 21 .

[2] – باهر السعيد : المرجع السابق ، ص 53 .

3- هي حرب معروفة باسم الصراع على الحدود بين الصين و الهند بدأت في 20 أكتوبر 1962 وانتهت بانتصار الصين في 21 نوفمبر 1963 و السبب الرئيسي للحرب هو السيطرة على إقليم أكساي شن .ينظر احمد وهبان: المرجع السابق ، ص 86

4 – علي صالح محمد عطية :المرجع السابق ، ص101

الباكستاني الذي قدم انتقادات شديدة للهند ، كما شهد هذا الطرح انتفاضة شعبية من طرف الشعب الكشميري الذي رفض هذا القرار ، وطالب بتطبيق الشرعية الدولية والتزام الهند باحترام رأي الشعب الكشميري[1] .

وتزامنا مع التوتر والصراع حول الإقليم بين الهند وباكستان ، كانت دائما هناك مفاوضات لمحاولة إدارة الصراع وفق وضع إقليمي ودولي ووفق المحافظة على حد أدنى من العلاقات الثنائية للحد من الصراع الذي يؤدي في النهاية إلى حروب بين البلدين ، لكن كل هذا المجهود لم يصمد أمام التوترات بين البلدين وفي سنة 1964م كانت وفاة رئيس الوزراء الهندي " نهرو " ومجيء " شاستري " على رأس الحكومة الهندية ، حيث أظهر منذ البداية توجها أكثر تشددا من " نهرو " وخاصة فيما يتعلق بإقليم كشمير ، حيث أعلن أن أي مفاوضات خارج دمج الإقليم إلى الهند هي غير قابلة للتجسيد وأن موضوع كشمير هو محسوم ، وغير قابل للتنازل من طرف الهند[2]

حيث أراد " شاستري " أن يكسب شعبية بمثل هذه التصريحات ، حتى يعوض النقص في الحنكة و الزعامة التي كان يتمتع بها " نهرو" وطنيا ودوليا ، هذا التطور في الموقف الهندي دفع الحكومة الباكستانية للاحتجاج والبدء في التفكير باستخدام القوة والتخلي عن الوسائل السياسية مستغلة نتائج الحرب الصينية الهندية والحالة النفسية للجيش الهندي بعد الهزيمة أمام الصين (1963م) ، ومع أواخر 1965م بدأ بالفعل النزاع المسلح بين الطرفين ، حيث شنت باكستان في سبتمبر 1965م هجوما قويا ضد القوات الهندية وبهذا تكون الحرب الهندية– الباكستانية الثانية[3] .

[1] – باهر السعيد : المرجع السابق ، ص 53 .

[2] – علي صالح محمد عطية : المرجع السابق ، ص 102 .

[3] – المرجع نفسه ، ص 103 .

المطلب الثاني: الحرب الثانية 1965م

كما ذكرنا سابقا بأن رئيس الهند الجديد قد أظهر تشددا كبير فيما يخص ضم إقليم كشمير أراد من خلاله أن يكسب شعبية بمثل هذه التصريحات.

هذا التطور في الموقف الهندي دفع بالحكومة الباكستانية للاحتجاج والبدء في التفكير باستخدام القوة وفي شهر أوت 1965م حذرت الهند من عمليات تسلل باكستانية إلى إقليم كشمير ثم ما لبثت المعارك أن اندلعت على خطوط وقف إطلاق النار تلاه تقدم القوات الهندية داخل الأراضي الباكستانية وقتل في هذه الحرب قرابة عشرين ألف نسمة ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة " يوثانت " للدعوة إلى وقف إطلاق النار، وعندما لم تتوقف المعارك طلبت باكستان النجدة من حلفائها الغربيين (حلف جنوب شرق آسيا) ، لكن لم تأت النجدة من حلفائها بل كانت من الصين الشيوعية التي أنذرت الهند وأعلنت دعمها للباكستان[1] .

وتعود بداية الأزمة إلى مشكلة منطقة " ران كوتشا " ، فهذه المنطقة تقع بالقرب من مدينة حيدر أباد التي كانت تطالب الباكستان باقتسامها مع الهند ، وفي أوائل 1965م ادعت الهند أن الباكستان تسير دوريات في هذه المنطقة وقد ردت الباكستان على ذلك بسيل من التهم الأمر الذي أدى إلى تأجيج الخلافات بين الطرفين وبعدما قامت القوات الهندية باقتحام مفاجئ لشمال خط الهدنة الذي تعتبره حدودها الشرعية مما أدى إلى اشتباك عنيف بين القوات الهندية والباكستانية[2] وبقى الوضع متوتر وانتقل هذه المرة إلى كشمير فبعد الاستياء الشعبي من رفع الهند لعدد جنودها في الولاية إلى 150 ألف جندي ، فتفجر الوضع هناك مبتدأ من الريف الكشميري بمقاومة مسلحة من جانب مجموعات من الكشميريين القادمين من كشمير الحرة ووقع صدام كبير بين القوات

---

[1] – علي صالح : **النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945– 1995** ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2006 ، ص 187 .

[2] – يوسف العاصي الطويل : المرجع السابق

الهندية والمقاومين واشتركت القوات الباكستانية التي تدافع عن خط وقف إطلاق النار ، وقد استغرقت المواجهات العسكرية البرية على طول الحدود مدة أسبوعين وكان واضحا أن المعارك متمركزة على حدود الباكستان الغربية ، حيث لم تكن مواجهات على حدود باكستان الشرقية بسبب تخوف الهند من تدخل الصين[1] .

وبعد 17 يوم من القتال كان واضحا لكلا القيادتين أنا أيا من الجانبين لن يكسب نصرا حاسما ، وأن الحرب وصلت إلى مرحلة الركود فشرعت الأطراف الخارجية مثل بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اتخاذ خطوات دبلوماسية لوقف إطلاق النار بخلاف الصين التي هددت بالتدخل العسكري في مجريات الأحداث إذا لم تنسحب الآليات العسكرية الهندية المتواجدة قرب الشريط الحدودي الشمالي لولاية كشمير المتاخم لمنطقة سنكيانج الصينية[2] .

وبعد جهود مضنية من الاتحاد السوفيتي وافق رئيس باكستان " أيوب خان " ورئيس الهند " لال بهادور شاسترى " للتحاور وحل الأزمة سلميا بعد اشتعال نار الحرب بين البلدين[3] .

وفي 4 جانفي 1969م وبمبادرة من الاتحاد السوفيتي تسلم " محمد أيوب خان " الرئيس الباكستاني الدعوة للقاء رئيس وزراء الهند في طشقند بأوزباكستان[4] وفعلا تم اللقاء ووقعا على اتفاقية سميت " اتفاقية طشقند" (ينظر الملحق رقم 04) ، حيث دعت هذه الاتفاقية إلى حل سلمي لنزاع وسحب القوات من كلا الطرفين في موعد أقصاه 25 يوما مع مراعاة شروط وقف

---

1 – يوسف العاصي الطويل : المرجع السابق

2 – المرجع نفسه

3 – محمد صادق صبور : **موسوعة مناطق الصراع في العالم ،** ج4 ، دار الأمين لنشر والتوزيع ، (د ، ب) ، 2002 ، ص 125 .

4_ هي أكبر دولة سكانا في وسط اسيا عاصمتها طشقند ومن اهم مدنها سمرقند و تضم اقاليما لها حكم ذاتي يبلغ عددها تسعة اقاليم و لغتها الرسمية هي الاوزبكية . ينظر محمد صادق صبور : المرجع السابق ، ص 126 .

إطلاق النار وعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، لكن عقب " اتفاقية طشقند " صرح وزير خارجية باكستان آنذاك " ذو الفقار علي بوتو " أن " اتفاقية طشقند " لا يمكن أن تصبح بحد ذاتها نقطة تحول في علاقات الهند مع الباكستان إلا عندما يحصل شعب كشمير على حقه في تقرير مصيره ويزول كل الغموض حول هذا الموضوع بالمقابل فإن المنظور الهندي للاتفاقية هو إبعاد القضية عن الشرعية الدولية وطرحها في إطار العلاقات الثنائية بين البلدين من منطلق أن إقليم كشمير هو جزء لا يتجزأ من الهند[1] لكن استمرار الهند في طرحها بضم الإقليم ولد ردود فعل إقليمية ودولية لا تتماشى والطرح الهندي خصوصا من الجانب الباكستاني كما شهد إقليم كشمير انتفاضة شعبية رفضت قرار المطالبة بتطبيق الشرعية الدولية والتزام الهند باحترام اختيارات شعب كشمير ، وقد كانت دائما هناك مفاوضات لمحاولة إدارة الصراع وفق وضع إقليمي ودولي للمحافظة على العلاقات الثنائية والحد من التوتر الذي يؤدي في النهاية إلى حروب بين البلدين لكن زادت حدة هذه التوترات ولم تجدي المفاوضات نفعا أمام هذا الصراع الذي يغلب عليه طابع التحدي ليتأزم الوضع بين الطرفين سنة 1971 م[2] .

المطلب الثالث: الحرب الثالثة 1971م

لم تشهد الأزمة الكشميرية تطورات ذات أهمية منذ " اتفاقية طشقند " إلى أن بدأت حرب 1971م إلا أن مشكلة هذه الحرب الثالثة بين الطرفين لم تكن حول إقليم كشمير بل جاءت نتيجة للنزاع الداخلي في باكستان بمطالبة سكان بنغلاديش (باكستان الشرقية) المساواة والحكم الذاتي[3] حيث ينتمي سكان باكستان الشرقية البالغ عددهم 90 مليون إلى القومية البنغالية بينما سكان

---

[1] – فلة العربي: المرجع السابق ، ص 23.

[2] – علي صالح محمد عطية : المرجع السابق ، ص 101 .

[3] – سليم محمد سليم : **الحركات الإسلامية في آسيا** ، مركز الدراسات الأسيوية ، القاهرة ، 1997 ، ص 165 .

باكستان الغربية ينتمون إلى البنجاب[1] (البنجاب هم الأغلبية الساحقة في باكستان الغربية ولا يتجاوزون 50 مليون)[2]، أضف إلى ذلك أن القسم الغربي استحوذ على السلطة وعلى مقدرات الدولة وعلى الجانب الأكبر من الوظائف الحكومية[3] ، أيضا تزامن هذا الصراع مع إعصار سنة 1970م ببنغلاديش مما خلف خسائر ضخمة وتعرض معظم السكان للأوبئة والتشرد فهذا الوضع دفع بسكان المنطقة للاحتجاج ضد الحكومة الباكستانية نتيجة التقصير في العناية بهم وأوضاعهم السيئة عقب الإعصار[4] ، فإن الاضطهاد الذي مارسته السلطة ضد سكان باكستان الشرقية لقمع رغبتهم في الانفصال واعتبارهم يفكرون في مصالحهم الإقليمية فقط[5] ، فتفاقمت الأوضاع واندلعت الاضطرابات داخل باكستان الشرقية فقمعتها السلطة بعنف أودت بحياة مليون شخص تقريبا ما دفع بالهند إلى قلب الأزمة لا بل أنها أصبحت طرفا أساسيا فيها خصوصا وأنها تحملت عبئ هؤلاء الملايين من المتشردين وهكذا وجدت الهند نفسها في موقف المساندة العسكرية والسياسية الكاملة لحركة استقلال بنغلاديش التي لها انعكاسات إيجابية على الهند منها[6] :

1-أن إقامة دولة صديقة وموالية على حدود الهند الشرقية يتيح عودة الهدوء إلى هذه المنطقة ويعطي الهند فرصة التفرغ لشؤونها التنموية الداخلية خصوصا أن القوى السياسية البنغالية أعربت في أكثر من مناسبة عن رغبتها في العيش بسلام مع جيرانها .

---

[1] - علي صالح : المرجع السابق ، ص 188 .

[2] - فراس البيطار : **الموسوعة السياسية والعسكرية** ، ج 6 ، دار الأسامة لنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013 ، ص 2230 .

[3] - علي صالح : المرجع السابق ، ص 188 .

[4] - سليم محمد سليم : المرجع السابق ، ص 165 .

[5] - علي صالح : المرجع السابق ، ص 189 .

[6] - فراس البيطار : المرجع السابق ، ص 2233 .

2- تتيح الظروف الجديدة إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع الدولة الجديدة بعد أن كانت باكستان قد قطعت علاقاتها بالهند .

3- إن إنزال هزيمة عسكرية بالباكستان من شأنه أن يحسم المشكلات والصراعات الإقليمية بين البلدين فضلا على أنه يتيح للهند فرصة لعب دورا أساسي في القارة الأسيوية بعد أن تضاءل هذا الدور إثر هزيمتها مرة على يد القوات الصينية عام 1962م و مرة أخرى على يد القوات الباكستانية عام 1965 م[1].

وقد استغلت الهند الفرصة لضرب وحدة الباكستان ووحدة الأمة الإسلامية وإضعاف الدور الإقليمي لباكستان من الجهة الشرقية[2] ، وفي 28 جوان 1972 م جاءت " اتفاقية شملا " (ينظر الملحق رقم 05) وقد عقدت بمدينة شملا بالهند وقد جاءت هذه الاتفاقية في ظروف تعاني فيها باكستان الضعف مما أدى بالخروج ببنود لصالحها ، حيث لأول مرة باكستان تجد نفسها تدرس الأزمة مع الهند في إطار ثنائي أكثر من الإصرار على الشرعية الدولية ، فقد سعت الهند من خلال هذه الاتفاقية إخراج أزمة كشمير من مبدأ حق تقرير المصير وفق الشرعية الدولية ، وأن باكستان بتوقيعها على هذه الاتفاقية لا يحق لها عرض الأزمة مرة أخرى أمام الأمم المتحدة معتبرة أن هذه الأزمة قد تم تسويتها نهائيا باعتبار كشمير جزء لا يتجزأ من الهند[3] .

في حين رأت الباكستان أن الاتفاقية أبقت على مسألة كشمير في إطار الأمم المتحدة وفي إطار تصفية الاستعمار ولم يتغير وضعها كأرض متنازع عليها كما أن الاتفاقية لا تمنعها من

[1] – علي صالح : المرجع السابق ، ص ص 189 ، 190 .

[2] – فلة عربي : المرجع السابق ، ص 24 .

[3] – المرجع نفسه، ص 24 .

إثارة المسألة أمام الأمم المتحدة لأن هذه الأخيرة هي التي تحدد وتقرر نهاية أو عدم نهاية هذه الأزمة وفق الشرعية الدولية[1] .

وطبعا لا يمكن لباكستان أن تسمح بصياغة " اتفاقية شملا " لصالح الاعتراف بضم كشمير للهند كما أدركت باكستان بأن النص واضح في اللقاءات والاتفاقيات مع الهند ، حيث ركزت باكستان دائما على أن تسوية أزمة كشمير تتم فقط وفق الشرعية الدولية ، فيبدوا أن الهند أرادت استغلال ضعف باكستان عقب انفصال بنغلاديش وقبول باكستان " باتفاقية شملا " لتفسر الاتفاق لصالح تسوية ثنائية بتوافق بين الطرفين خارج الشرعية الدولية[2] ، وهكذا انتهت الحرب الهندية الباكستانية الثالثة بهزيمة باكستان لتصبح بنغلاديش مستقلة واعترفت بها باكستان في سنة 1974م[3] .

أما عن المواقف الدولية من هذه الحرب فنجد أن الاتحاد السوفياتي قد وقف إلى جانب الهند وساند الحركة الانفصالية في البنغلاديش انطلاقا من سياسة إضعاف حلفاء أمريكا في المنطقة حيث أن باكستان كانت ترتبط بعلاقات وثيقة مع واشنطن من خلال عضويتها في حلف جنوب شرق آسيا[4] ، وكانت هزيمة الباكستان العسكرية تمثل انتصارا للسياسة السوفياتية في آسيا بوجه الصين والولايات المتحدة الأمريكية .

---

[1] – باهر السعيد : المرجع السابق ، ص 87 .

[2] – فلة عربي : المرجع السابق ، ص 25 .

[3] – هيرمن كندر ، فيرنر هيلغيمن : **أطلس تاريخ العالم من البدايات حتى الزمن الحاضر** ، تر، إلياس عبد الحلو ، المكتبة الشرقية سن الفيل ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، ص 577 .

4 _ تشكل هذا الحلف في 8 سبتمبر 1954 ويعرف بحلف مانيلا عاصمة الفليبين ضم (استراليا ، بريطانيا ، باكستان ، الو . م . أ ...) و يهدف هذا الحلف إلى حماية المصالح الغربية ومحاصرة المد الشيوعي . ينظر هيرمن كندر ، فيرنر هيلغيمن : المرجع السابق ، ص 576 .

أما الولايات المتحدة الأمريكية لم تتحرك لإنقاذ حليفتها الباكستان لابل تركتها تواجه مصيرها وبعد ذلك كانت العلاقات تتميز بالتوتر حتى تم التوقيع على اتفاقية عدم الاعتداء بين البلدين في أواخر عام 1988م وقعت من الجانب الهندي والباكستاني[1].

المطلب الرابع : التسلح النووي الهندي – الباكستاني

لقد عرف السباق نحو التسلح تطورا بين الهند وباكستان خاصة مع بداية السبعينات مستويات عالية ، وصل إلى حد سعي الدولتين إلى بناء برامج نووية انطلاقا من قناعة مفادها أن التفوق في التسلح قد يلحق الهزيمة بالعدو إذا حدث ونشبت الحرب مجددا ، وقد تزامنت البرامج النووية في شبه القارة الهندية مع حالة عدم الاستقرار بسبب العداء المستمر في المنطقة بدءا من تقسيم شبه القارة الهندية وانفصال باكستان مرورا بالصدام المسلح الذي تكرر ثلاث مرات غير أن أزمة كشمير ضلت عالقة بين الهند و باكستان[2] .

فقد سعت الهند منذ حصولها على استقلالها سنة 1947م إلى بناء قوة عسكرية وعملت على تطويرها حتى تصل إلى برامج التسلح النووي مدعمة من طرف الاتحاد السوفياتي حليفها الرئيسي ومصدرها الهام من مصادر تسلحها ، وقد بدأت الهند برنامجها النووي وذلك بإعداد العلماء المتخصصين ثم تلى ذلك تشكيل لجنة الطاقة الذرية برئاسة العالم الفيزيائي " هومي بهابها[3] ثم طورت الهند صواريخها لتصبح قادرة على حمل رؤوس يصل مداها إلى أعماق الصين وباكستان[4]

[1] – علي صالح : المرجع السابق ، ص 190 .

[2] – فلة العربي : المرجع السابق ، ص 26 .

3 _ ولد هومي بهابها سنة 1949 في مومباي بالهند حيث زاول تعليمه هناك وله العديد من الكتب و الدراسات العلمية من أبرزها حول الخيار الثقافي و كتاب صناعة الاختلاف ، وهو عالم فيزيائي استعانة به الهند في إعداد برنامجها النووي . ينظر أحمد السيد عبد الرحيم العفيفي : المرجع السابق ، ص 70

4 – احمد السيد عبد الرحيم العفيفي : المرجع السابق ، ص 71 .

وقد قامت الهند بأول تفجير لها في 16 مارس 1998 م ، حيث أجرت ستة تجارب نووية واضعة هذه التجارب بأنها لأغراض سلمية واقتصادية[1] .

أما البديل بالنسبة لباكستان كان البحث عن نفس العامل ، وهو امتلاك السلاح النووي كفاعل وعامل للسباق والتوازن مع الهند بعد تجربتها الأولى في سنة 1998م ، ذلك ما حدث أن باكستان أصبحت قوة نووية وأجرت تجاربها في 28 و30 ماي 1998م ، وأصبح العامل النووي غير كافي بالنسبة للهند للتأثير على باكستان في تغيير موقفها من أزمة كشمير ، بل أكثر من ذلك أن الباكستان أصبحت أكثر تشددا في التعامل مع الهند في المطالبة بتجسيد الشرعية الدولية[2] ، وهكذا فإن التسلح النووي لكلا الطرفين خلق قناعات بأن موضوع كشمير يجب أن يسوى في إطار توافق دولي لأن الصراع أو الحرب يؤدي إلى المس بالوحدة الوطنية للدولتين إضافة إلى ذلك أن أي توتر أو حرب سوف يدفع بالمس بالمصالح الهندية مع دول العالم الإسلامي ، وبالتالي كان مبدأ المحافظة على الوضع الراهن هو البديل الأمثل خاصة للجانب الهندي[3] .

وقد تجددت المشكلة الكشميرية اعتبارا من سنة 1998 م وازدادت حدة الصراع بين الطرفين مع اندلاع السباق النووي ، إذ ربطت كلتا الدولتين السباق النووي بما يحدث على الساحة الكشميرية[4] .

إذا فإن الجديد في الصراع هو أن رحاه أصبحت تدور بين دولتين تملكان السلاح النووي فإن حربا أخرى على إقليم كشمير مرشحة لأن تكون مأساوية بما لا يقاس في محصلتها من

---

[1] – منى حندقها : المرجع السابق ، ص 62 .

[2] – فلة العربي : المرجع السابق ، ص 27 .

[3] – أحمد السيد عبد الرحيم عفيفي : المرجع السابق ، ص 76 .

[4] – فلة العربي : المرجع السابق ، ص 29 .

الضحايا ، فإن الجارتين المتحاربتين صارتا تملكان ترسانة نووية تقدر بـ 35 رأسا حربيا للهند وبـ 20 رأسا حربيا باكستانيا[1].

ومن هنا نستنتج إذا كانت كلا الدولتين ربطتا السباق نحو التسلح النووي بأزمة كشمير فالتساؤل المطروح هو إلى أي مدى كان للعامل النووي أثره على الأزمة الكشميرية ؟

يمكن اعتبار أن العامل النووي لم يؤدي إلى أي تغيير في المواقف بين الطرفين إذ أن موقف الهندي الأساسي لم يتغير ألا وهو " كشمير جزء لا يتجزأ من الهند " ، بالمقابل ازداد الموقف الباكستاني إصرارا على ضرورة تجسيد مبدأ حق شعب كشمير في تقرير مصيره والجديد هو أن توازن القوى النووية فيما بينهما خلق قناعة لكلا الطرفين أن ذلك يؤدي إل حرب شاملة بينهما .

وفي الحقيقة فإن السباق النووي بين البلدين ينطوي على مخاطر بالغة على الأمن القومي في منطقة جنوب آسيا ، لأن السباق النووي بينهما يمكن أن يتحول إلى مواجهة عسكرية فعلية مدمرة لا سيما في ظل تولي حكومات متشددة في الهند وحكومات عسكرية في باكستان زمام السلطة في كلا البلدين ، والحقيقة أن احتمالات هذه المواجهة تبدوا واردة خاصة في ظل قيامها بنشر صواريخ بالستية متطورة في المناطق الحدودية بينهما خاصة مع استمرار مشكلة كشمير دون حل ، كما أن القوات المسلحة في كلتا الدولتين قامت بتركيب رؤوس نووية في الصواريخ التي جرى نشرها في المناطق الحدودية.[3]

---

[1] – أحمد سمينة : <u>**دراسات عالمية لبرنامج التسلح النووي**</u> ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات 2003 ، ص 44 .

2 _ هي صواريخ تتبع مسارا منحنيا و هو مسار يتأثر بالجاذبية الأرضية و الاحتكاك الهوائي و هذا المسار المنحني يسبقه مسار تسارع ناتج عن محرك صاروخي يمنح الصاروخ الدفع المناسب للوصول إلى هدفه و الصواريخ الباليستية هي الصواريخ القوسية ينظر أحمد سيد عبد الرحيم العفيفي : المرجع السابق ، ص 125 .

3 _احمد سيد عبد الرحيم العفيفي : المرجع السابق ، ص 125 .

وقد قامت الحكومة الباكستانية عقب إجراء التجارب الهندية بإعلان حالة الطوارئ في البلاد تحسبا لأي مواجهة عسكرية مع الهند في الوقت الذي كشفت فيه القوات المسلحة الهندية وجودها العسكري في الجزء الذي تحتله من كشمير لكن في حالة امتلاك كلا البلدين السلاح النووي سيكون دائما هناك تخوف من الآخر وهذا لتوازن القوى بينهما[1] .

ونخلص مما سبق إلى أن البرنامجين النوويين الهندي والباكستاني كانا مرتبطين ببعضهما فإن البرنامج النووي الباكستاني كان انعكاسا لتطور البرنامج النووي الهندي كما أن دوافع الهند لإجراء تجاربها النووية كانت في إطار إبراز واحتلال مكانة إقليمية ودولية بينما دفعت باكستان دفعا لإجراء تجاربهما النووية ردا على التفجيرات الهندية[2] كما أثارت التفجيرات النووية الهندية ثم الباكستانية في ماي 1998 م العديد من التساؤلات المتعلقة بخطر انتشار الأسلحة النووية كما أثارت مجموعة من القضايا التي تتعلق بضعف الإطار القانوني الدولي لسيطرة على السلاح النووي كما أن التطورات التي حدثت بين الهند وباكستان قد تؤدي إلى السباق النووي في شبه القارة الهندية وتتزايد احتمالات وقوع حرب نووية خطيرة في المنطقة يزيد عدد سكانها عن 2 مليار نسمة وهو ما ينذر بخسائر بشرية كبيرة كما أن هناك حقيقة يجب إدراكها أن الدولتان لم توقع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وبالتالي فان إقدامها على إجراء تفجيراتها النووية لا يمثل من الناحية القانونية أي مخالفة دولية[3] .

أما مواقف القوى الكبرى وكان أهمها موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تفجيرات شبه القارة الهندية تارة تؤيد باكستان وتارة أخرى تؤيد الهند طبقا لما تقتضيه مصلحتها ، وفي نفس

---

[1] –أحمد السيد عبد الرحيم العفيفي : المرجع السابق : ص 126 .

[2] – المرجع نفسه ، ص 111 .

[3] – المرجع نفسه ، ص 112 .

الوقت الذي أثارت فيه تلك الإحداث قلق الصين باعتبار أن التفجيرات الهندية موجهة أساسا ضدها أما إسرائيل حاولت الاستفادة من الوضع عن طريق إبعاد الاهتمام الدولي عنها إلى شبه القارة الهندية ، كما أنها حاولت الإيحاء بأن القنبلة الباكستانية هي قنبلة إسلامية موجهة إلى إسرائيل خصوصا والغرب بصفة عامة[1] .

المبحث الثاني : حركات المقاومة الكشميرية

المطلب الأول: أسباب المقاومة الكشميرية

مع زوال الحكم العسكري في باكستان عام 1971م و تولى الحكومة برئاسة " ذي الفقار علي بوتو"[2] أصبح عليها أن تواجه الصعوبات الداخلية الكثيرة التي جاءت نتيجة الحرب وانفصال باكستان الشرقية ، وقيام دولة بنغلاديش ، ولذلك اضطرت هذه الحكومة إلى توقيع اتفاقية مع الهند لتحديد شكل العلاقات بين البلدين ، وهو ما تم بفعل وعرف باتفاقية " شملا " والتي وقعها " بوتو " مع " انديرا غاندي"[3] سنة 1972، وتعرضت الاتفاقية للعلاقات بين البلدين من جهة والى مسألة

---

[1] – أحمد سيد عبد الرحيم العفيفي : المرجع السابق ، ص 124 .

[2] – ولد ذي الفقار علي بوتو في 1928 بإقليم السند الذي أصبح تابعا لباكستان بعد سنة 1947 وهو سياسي باكستاني لعب أدوار مهمة في التاريخ الباكستاني خلال عقدي الستينيات والسبعينات وقد كان يتقدم في المناصب واحد تلو الآخر حتى الوصول إلى رئاسة البلاد وكان مصيره أن يموت شنقنا في 4افريل 1979م . ينظر مظهر شهاب : **الموسوعة العربية** ، م5 ، (د ، د ، ن) (د ، ب) ، ص470 .

[3] – بعد وفاة نهرو عام 1964م أصبحت انديرا غاندي (1917– 1984 م) رئيسة الوزراء ، وقد واجهة الهند العديد من المشاكل والعقبات لعل أبرزها المحولات الانفصالية والمشكلات التي حاولت انديرا التصدي لها لكنها اغتيلت في عام 1984 م برصاص المتطرفين السيخ الذين كانوا حرصها الخاص . ينظر كاثرين فرانك : **قصة حياة انديرا نهرو غاندي** ، تر، كوثر محمود محمد كلمات عربية لترجمة ونشر ، قاهرة ، 2001 ، ص 34 .

كشمير من جهة أخرى ، حيث نصت كما سبق الذكر أن خط وقف إطلاق النار في كشمير سيحترم من الجانبين ، مع التهديد أو استعمال القوة في انتهاك هذا الخط[1] .

وقد كان لهذه الاتفاقية عدة تفسيرات من جانب الطرفين و شعب كشمير من جانب آخر فباكستان رأت فيها بداية هدوء للعلاقات مع الهند حتى تتم مرحلة إعادة البناء بعد الحرب ، والهند رأت فيها نهاية أزمة كشمير وبديلا تستغني به عن قرارات الأمم المتحدة ، على حيث رأى فيها الشعب الكشميري اتفاقا بين البلدين باكستان و الهند للإبقاء على وضع كشمير بدون حل حرصا على مصالحهما ، فكل واحد منها يسيطر على جزء من أراضيها ، مما جعل شعب كشمير يأخذ على عاتقه مواجهة هذه الأزمة بنفسه[2] ، أما السبب الثاني اعتبار المسلمين والهندوس في كشمير شعبين مختلفين حيث كان هناك حزب يدعى حزب اتحاد الشباب المسلم في كشمير الذي رفض فكرة الشعب الواحد ونشط في دعم مؤتمر مسلمي كشمير الذي يقضي بانضمام كشمير الي باكستان ، كما قد أدخلت انتصارات المجاهدين في أفغانستان ضد الجيش السوفياتي النشوة لدى المسلمين بما فيهم الشعب الكشميري المسلم الذي أدرك انه لابد من اختيار الحل الجهادي لحل معضلته العالقة منذ عام 1947م[3] .

كما يقر الشعب الكشميري أن من أسباب مقاومتهم هو الظلم الواقع عليهم من قبل الجيش الهندي ، ورفض الحكومة منحهم حقهم في تقرير المصير وإجراء الاستفتاء الذي وعد به " جواهر لا ل نهرو" في أكثر من مناسبة ، أيضا مماطلة الحكومات الهندية المتتالية والتهرب عن تعهداتها افرز جوا قاتما ومناخا مضطربا ونفقا مظلما أدى إلى ظهور ثقافة الثورة والتغيير بالعنف المسلح ،

---

[1] – عبد الحكيم عامر الطحاوي : المرجع السابق ، ص 562

[2] – المرجع نفسه : ص 563 .

[3] – يوسف العاصي الطويل : المرجع السابق .

أيضا السياسة الهندية المنتهجة في كشمير ما بين (1947- 1998م) ، حيث ضلت الهند تعتبر كشمير جزء منها بينما استمرت في الوقت ذاته في إجراء المحادثات حول كشمير مع باكستان كلما شعرت بالضغوط[1] . لا ننسى غياب المشاركة السياسية ، حيث حرمت الحكومات الهندية المتعاقبة شعب كشمير من أية مشاركة سياسية وهذا الشعور بالحرمان السياسي كان عاملا أساسيا في إشعال فتيل الثورة أيضا استعمال القوة العسكرية ، والتي ضلت سمة من سمات السياسية الهندية في كشمير[2].

كما قد جاء رد فعل الشعب الكشميري رفضا لسياسات الهندية من إخضاع وقمع ورفض الموت ، وقد انعكست حركة الصحوة الإسلامية العارمة التي شملت جل البلاد الإسلامية على كشمير، حيث التف سكانها حول الحركات الإسلامية ، خاصة بعد نجاح الثورة في ايران 1978م مما جعل الشعب الكشميري يستعيد الثقة في قدرته على طرد الجيش الهندي المحتل عن طريق الكفاح المسلح[3] .

وقد سارت المقاومة الكشميرية على خطين ، هما الخط السياسي والخط العسكري ، فقبل عام 1991 م كان الطابع السياسي هو الغالب على المقاومة الكشميرية ، ثم تغير بعد هذه السنة ليأخذ الوجه العسكري مع بقاء النشاط السياسي ، كما انقسمت المقاومة الى تيارين الأول ينادي بالاستقلال التام للإقليم لتكوين دولة مستقلة لا تنتمي إلى الهند أو الباكستان اما التيار الثاني فيفضل الالتحاق بباكستان[4] .

---

[1] -يوسف العاصي الطويل : المرجع السابق .

[2] - المرجع نفسه .

[3] - منى حندقها : المرجع السابق ، ص 75 .

[4] - سارة بن سالم : <u>الصراع الهندي- الباكستاني على كشمير</u> ، رسالة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2001- 2002 ، ص 41 .

المطلب الثاني : مظاهر المقاومة الكشميرية

لقد تزعم المقاومة العلماء والمشايخ وقادة الحركة الإسلامية وذلك لعدم وجود حكومة مسلمة بكشمير وتمثلت الأحزاب السياسية في :

-الحركة من اجل حرية كشمير : The Tehreck huriyt

- المؤتمر العام لأحزاب التحرير : A . P . H . C

- الجماعة الإسلامية : MuSlim jamaat

- رابطة الشعب : The people leogue

- الجمعية الإسلامية : Jama –at– el Slamic

- المؤتمر الإسلامي : MuSlim Conferane

- أهل الحديث :Jamadt –Ale HditOrganisation

- منظمة الطلبة الإسلامية : Slamice Students Organisation

- جمعية الطلبة الإسلامية : Islam Jama–At– Etalaba[1]

أما الأحزاب العسكرية فتمثلت في :

- حزب المجاهدين الذي انشأ عام 1989 ، وهو ذو شعبية كبيرة واتجاهه قومي إسلامي ويؤكد على الهوية الإسلامية لكشمير[2].

---

[1] – صفاء محمد صبره : المرجع السابق ، ص 41 .

[2] – منى حندقها : المرجع السابق ، ص 76 .

- حزب الله Hizb Allah

- آل عمر All- Omar

- حزب البرق

- المجاهدون المسلمون Muslim- Modjahideen

- حركة المجاهدين (ينظر الملحق رقم06)

كما نستطيع أن نقسم هذه الحركات والأحزاب إلى تيارين ، تيار يؤيد الانضمام إلى باكستان وآخر يريد الاستقلال ، ومن الأحزاب التي تريد الانضمام إلى باكستان نجد الجماعة الإسلامية لاتحاد المسلمين ، مؤتمر الشعب ، وكل هذه الأحزاب اجتمعت تحت تحالف يحمل اسم الجبهة المسلمة (M . U. F) وهذا التحالف يناصر الاتجاه الإسلامي أما الأحزاب التي تنادي بالاستقلال فهي جبهة الاستفتاء والتنظيم العسكري ، وقد عملت الأحزاب العسكرية على إلحاق الخسائر بصفوف الجيش الهندي عن طريق حرب العصابات من أجل أن تضطر الحكومة الهندية إلى إجراء المفاوضات ، أما الأحزاب السياسية فهي تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف متمثلة في تحريك الشعب الكشميري وإعاقة الإدارة الهندية وتدويل القضية الكشميرية[1] .

وقد أخذ الشعب الكشميري يواجه العنف والتشدد الهندي الذي لم تجد " أنديرا غاندي " أمام الإصرار الكشميري إلا سياسة التقارب مع المسلمين في كشمير ، فأطلقت سراح العديد من المعتقلين ومنهم " الشيخ عبد الله " وفي ظل هذا أعادت الحكومة الهندية " الشيخ عبد الله " ليتولى حكومة كشمير بعد موافقته على أن تظل كشمير ضمن الاتحاد الهندي وهذه الموافقة جعلت

[1] - صفاء محمد صبره : المرجع السابق ، ص ص 41 ، 42 .

باكستان تعلن معارضتها له وكذلك القوى الإسلامية ، مما جعل الحكومة الهندية تتعامل بعنف مع أي تمرد وعدم إقامة أي دولة في كشمير حتى لا تكون مثالا للأقاليم في الاتحاد الهندي[1] .

وفي الوقت الذي أعلن فيه " الشيخ عبد الله " قبيل وفاته عن انضمامه للأحزاب والقوى الكشميرية المنادية بالاستقلال وصرح بأنه: " **لن نسمح لأحد أن يستعبدنا مرة اخرى سواء الهند أو باكستان** " وعقب وفاة ذلك الزعيم الكشميري تطلعت الأحزاب والحركات التحررية الكشميرية إلى توحيد عملها عندما اجتمع رؤساء سبعة أحزاب رئيسية في كشمير وهي جبهة التحرير والجماعة الإسلامية والجمعية الشعبية واتحاد المسلمين ورابطة الشعب ومؤتمر مسلمي كشمير وعدة أحزاب أخرى، وشكلوا ما يعرف بـ " مؤتمر الحرية " وقرروا إنشاء حركة تحرير كشمير العالمية لتكون صوت كشمير في الجهاد وإيصالها إلى المحافل الإقليمية والدولية فكان هذا التوجه نحو وحدة القوى الكشميرية على مبدأ الجهاد وتكون هذه المرحلة جديدة في حياة شعب كشمير من أجل الحصول على الاستقلال[2] .

وقد كان رد الهند على هذه المقاومة بشقيها العسكري والسياسي عنيفا جدا ، فقد قامت السلطات الهندية المتحكمة في إقليم كشمير باستخدام أبشع وسائل القوة والعنف والتهجير والطرد للأهالي نحو باكستان وأزاد كشمير فضلا عن اتهاماتها المتكررة لباكستان بدعم ما أسمته بالإرهاب داخل إقليم كشمير ، وقد ساعدها في عمليات القمع افتقار المقاومة الكشميرية إلى الدعم الدبلوماسي والمادي الكافيين ، فوقفت شبه عاجزة أمام جيوش الهند المدربة عسكريا إضافة إلى انقسام هذه المقاومة إلى تيارين متنافسين وهو ما حد من فعاليتها عسكريا وسياسيا وأعطى الهند الفرصة حتى تقضي عليها.

---

[1] – عبد الحكيم عامر الطحاوي : المرجع السابق ، ص 564 .

[2] – المرجع نفسه، ص 565 .

فمن خلال هذا الفصل نستنتج بأن الحروب الهندية الباكستانية كانت نتيجة الانقسام الذي خلفه الاستعمار البريطاني وترك الاختيار للأقاليم بالانضمام للهند أو باكستان فحدث الصراع على إقليم كشمير ومن سيحظى بسيطرة عليه وعلى اثر اتفاقية الانضمام التي بعث بها " مهراجا " كشمير إلى الحكومة الهندية دخلت القوات الهندية للإقليم فطلب الشعب الكشميري الدعم من الباكستان واتخاذ الهند المبادرة بعرض النزاع على مجلس الامن الدولي لتدخل لوقف القتال وانسحاب باكستان لكن لم تطلب منه تحديد مستقبل لهذه الأزمة وفي أواخر 1965م بدأ بالفعل النزاع المسلح بين الطرفين ، حيث شنت باكستان هجوما قويا ضد القوات الهندية ومن هنا بدأت الحرب الهندية الباكستانية الثانية ، لكن الحرب الثالثة لم تكن حول إقليم كشمير بل جاء نتيجة النزاع الداخلي في باكستان ومطالبة سكان بنغلاديش بالحكم الذاتي لكن الهند استغلت الفرصة لإضعاف الدور الإقليمي لباكستان وهذا الصراع حول الإقليم جعل كلا الدولتين تسعى إلى بناء قوة عسكرية وعملت على تطويرها حتى تصل إلى برنامج تسلح قوي وفي الحقيقة فان السباق نحو التسلح يشكل مخاطر كبيرة على الأمن القومي في منطقة جنوب آسيا .

كما نستنتج بان المقاومة الكشميرية ، كانت نتيجة الظلم الواقع على الشعب الكشميري والقمع ورفض الحكومة الهندية إعطائهم حقهم لكن هذه المقاومة لم تحقق الهدف الذي تصبو إليه وهو الاستقلال فالمقاومة ينقصها الدعم الدبلوماسي والمادي الذي تمتلكه القوات العسكرية الهندية .

الفصل الثالث : انعكاسات أزمة كشمير وردود الأفعال الدولية

- المبحث الأول : انعكاسات أزمة كشمير على الهند وباكستان
- المبحث الثاني : مواقف المنظمات والدول الغربية تجاه أزمة كشمير

إن انعكاسات أزمة كشمر لم تمس كل من الهند وباكستان فقط بل امتدت إلى كل شبه القارة الهندية وقد ساهمت في تزايد موجة الحركات الإرهابية التي أصبحت تخل بأمن كلا البلدين وكافة الدول المجاورة وهذا ما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي في القارة ، كما أثرت على العلاقات الهندية الباكستانية وأدت الخلافات المتواصلة بين الجانبين إلى اشتعال نار الحرب والسعي إلى التسلح النووي أما بالنسبة للمواقف الدولية والإقليمية فقد كانت متباينة وهذا ما سوف نتعرض له خلال هذا الفصل .

المبحث الأول : انعكاسات أزمة كشمير

المطلب الأول : انعكاساتها على شبه القارة الهندية

تمتد انعكاسات الصراع في كشمير إلى كل من الهند وباكستان وشبه القارة الهندية على المستوى العام وتتمثل انعكاسات هذه الأزمة فيما يأتي :

1-تزايد موجة الحركات الإرهابية :

مع تزايد الصراع في كشمير تزايدت موجة الإرهاب وتهديدات الأمن الداخلي لكل من الهند وباكستان وكافة الدول المحيطة بهما ، كما أن مسألة الإرهاب في الهند وباكستان متداخلة فالمنظمات الإرهابية التي تعمل بالهند تكون مدعومة من الباكستان ولها علاقات مع مختلف بلدان الإقليم التي تعاني من عدم الاستقرار وهشاشة الهياكل الأمنية والمنظمات التي تعمل في باكستان تكون مدعومة من الهند وهنا يتزايد استخدام الدولة للإرهاب من أجل التأثير على الطرف الآخر [1]

2- تزايد عدم الاستقرار السياسي في شبه القارة الهندية:

لقد تفاعلت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إفراز ظاهرة العنف السياسي وتفاقمها في شبه القارة الهندية وكان أبرز هذه العوامل تراجع الديمقراطية في الهند وتعثرها في الباكستان[2] .

كما أن توظيف بلدان شبه القارة الهندية لظاهرة العنف السياسي في علاقاتها مع بعضها البعض وتصاعد الأصولية الإسلامية في دول الجوار سواء في إيران أو أفغانستان أو في دول آسيا الوسطى وبقاء المشكلة دون حل إلى جانب ذلك هناك العديد من الصراعات والنزاعات في

---

[1]- ألاء حسين محمد : **الصراع في كشمير الآثار والتداعيات ،** متوفر على(htpp:// www .iasj. nat) ، أطلع عليه يوم 17 – 04- 2016 .

[2]- المرجع نفسه .

جنوب آسيا فالهند لديها صراع إقليمي مع كل من الصين وباكستان وهناك الإرهاب وأعمال التمرد والحروب الأهلية في كل من النيبال وبوتان ، كما شهدت شبه القارة الهندية الكثير من المظاهرات والإضرابات والاغتيالات وعمليات التفجير والاختطاف والانقلابات العسكرية[1] .

المطلب الثاني : انعكاساتها على العلاقات الهندية الباكستانية

تشكل قضايا السلام والإرهاب وترسيم الحدود وبالأخص أزمة كشمير مصدرا للتوتر في العلاقات الهندية- الباكستانية وعلى هذا الأساس فإن هذه العلاقات تعاني من حالة صراع معقد ممتد منذ تقسيم شبه القارة الهندية[2] ، وقد أدى هذا التقسيم إلى قيام عدة حروب بين البلدين في 1948م وحروب 1971م التي أدت إلى انفصال باكستان الشرقية (بنغلاديش حاليا) ، عن باكستان الغربية مما أدى إلى تفوق الهند على باكستان[3] .

وخلال الفترات الماضية أدت الخلافات القائمة بين الجانبين إلى اشتعال موجة من السباق النووي بينهما ، حيث أجرت الهند تجاربهما النووية في ماي 1998م وقامت الباكستان بالرد عليها في الشهر نفسه وهو ما دفع هذا الصراع إلى أفاق بالغة الخطورة ، كما تعرضت الهند وباكستان إلى الحركات الانفصالية على سبيل المثال تعرضت الباكستان خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين لبعض الحركات الانفصالية المنبثقة عن قبائل الباشتون القاطنة في الحدود الشمالية الغربية المجاورة لأفغانستان وهي الحركة التي تمتعت بدعم أفغانستان في أوائل الستينات ولكن تم القضاء عليها[4] ، وكذلك الشأن بالنسبة للهند وبدرجة أكبر ، حيث توجد فيها الكثير من الحركات الانفصالية على رأسها كشمر من جانب المسلمين والبنجاب من جانب السيخ[5] .

1– ألاء حسين محمد : المرجع السابق .

2– عاطف أبوسيف : "**معوقات تحول الهند إلى دولة عظمى**" ، سياسات ، 10 ، 2009 ، ص 153 .

3– علي صالح : المرجع السابق ، ص 187 .

4– ألاء حسين محمد : المرجع السابق .

5– المرجع نفسه .

وقد وضعت بعض الحلول لإنهاء أزمة كشمير منها الإبقاء على الوضع الراهن ، حيث يفصل بين كشمر الحرة التي تخضع للسيطرة الباكستانية والجزء الذي هو تحت الحكم الهندي وتصبح هناك حدود دولية وهذا أمر ترغب فيه الهند وترفضه باكستان .

-أن تصبح كشمير جزء من الهند وهو أمر يرغب فيه الهندوس والبوذيون ويعارضه بشدة مسلمو كشمير الحرة وأن تصبح كشمير باكستانية وهو ما يعارضه الهندوس أو أن تصبح كشمير ذات الموقع المتميز دولة مستقلة[1] .

المبحث الثاني : المواقف الإقليمية والدولية تجاه أزمة كشمير

المطلب الأول : المواقف الإقليمية تجاه أزمة كشمير

1- الصين :

تعتبر الصين طرف في أزمة كشمير بحكم انتمائها لجنوب آسيا ، وبحكم أن كشمير بالنسبة للصين هي مجال حيوي في آسيا انطلاقا من حدودها مع الهند وباكستان ، فقد دخلت الصين كطرف فاعل في الأزمة منذ سنة 1962م . إذا تمكنت من خلال حربها الحدودية مع الهند من احتلال إقليم " تكساي شين" الذي تنازلت عنه لاحقا باكستان إلى الصين ومن هنا أصبحت الصين طرف في النزاع[2] ، حيث يمثل الإقليم بالنسبة للصين عمقا استراتيجيا باعتباره يربطها بإقليم " لاداخ" الذي هو تحت نفوذها و يرتبط بإقليم " تكساي شين" الجزء الذي تسيطر عليه من كشمير ، كما تتواجد في شمال كشمير أنهار " سياشين" الجليدية التي احتلتها الهند بعدما كانت تابعة لباكستان ورغم أنها أنهار خالية من الحياة والثروات إلا أنها ذات أهمية بالغة بالنسبة للصين كونها تشرف على مواقع صينية لتجارب الصواريخ النووية فالتقارب الصيني- الباكستاني كان لوجود

1- شهيرة سلوم : **باكستان تجالس الهند اليوم وعينها على أفغانستان** ، الأخبار ، 1053 ، 2010 ، ص 02 .

2- فلة العربي : المرجع السابق ، ص 69 .

عدو مشترك بينهما وهذا التوافق نتج عنه في هذا الإطار دعم الصين لباكستان عسكريا واقتصاديا[1] .

كما أبرمت الصين اتفاقية مع باكستان لتعيين وترسيم الحدود بين أزاد كشمير وإقليم " كسينجانغ " الصيني ، كما كثفت الصين من تعميق التوافق الحضاري بين الكونفوشيوسية[2] والإسلام من خلال علاقاتها مع باكستان معتبرة ذلك عاملا أساسيا في التقارب الصيني الباكستاني وبالتالي كان الانسجام أكثر بين الصين وباكستان ، والمقاربة السياسية كانت وراء دعم الصين للموقف الباكستاني وقد تجلى ذلك خصوصا بعد حرب 1971م ، حيث أمدت باكستان بنحو 60 طائرة مقاتلة و 100 دبابة وآلاف القطع من الأسلحة الصغيرة ومنحتها قروض بنحو 110 ملايين دولار بهدف تقوية باكستان لإضعاف الموقف الهندي[3] ، لكن الدعم الصيني لباكستان بدأ يتغير خاصة منذ الثمانينيات مع اتجاه الصين للانفتاح على الهند والعمل لبناء روابط جديدة خصوصا بعد إعلان الهند أن مسألة " التبت" هي من المسائل الداخلية الصينية فردت الصين بأن مسألة كشمير من المسائل الداخلية للهند و باكستان وكان لهذا التقارب الصيني الهندي وتراجع العلاقات الصينية الباكستانية عدد من الأسباب منها مواجهة الصين للعديد من المشاكل في الأقاليم الإسلامية باعتبار أن الأحزاب الإسلامية الباكستانية تدعم هذه النشاطات الإسلامية[4] .

[1]– محمد السيد سليم ، محمد سعد أبوعامود : المرجع السابق ، ص 40 .

[2]– هي ديانة أهل الصين وهي ترجع إلى الفيلسوف كونفوشيوس فقد كان داعيا إلى إحياء الطقوس والعادات والتقاليد الدينية التي ورثها الصينيون عن أجدادهم مضيفا إليها جانبا من فلسفته وآرائه في الأخلاق والمعاملات والسلوك القويم وهي تقوم على عبادة إله السماء أو الإله الأعظم وتقديس الملائكة ، وعبادة أرواح الآباء والأجداد ، وهناك مجموعتان أساسيتان تمثلان الفكر الكونفشيوسي المجموعة الأولى تسمى الكتب الخمسة والثانية تسمى الكتب الأربعة هي الكتب التي ألفها كونفوشيوس وهي تمثل فلسفة كونفوشوس ذاته . ينظر الصيد فؤاد : **الكونفوشيوسية** ، متوفر على : (htpp: // www . saaid . net) ، تم الإطلاع عليه في 18– 04 – 2016 .

[3]– فلة العربي : المرجع السابق ، ص 71 .

[4]عبد القادر دندان : **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا** ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة 2008 ، ص 62 .

فعلى العموم لدى الصينيين رؤية وهي أن كشمير منطقة متنازع عليها بين الباكستان والهند وأن الرجوع إلى الاستفتاء العام لتقرير المصير هو الحل الأمثل ، ووعدت الصين بأنها ستعيد الأراضي التي احتلتها في حربها عام 1962م إلى الباكستان إذ وافق الشعب الكشميري على العودة عبر الاستفتاء إلى الباكستان ، كما تعد الصين الدولة الوحيدة التي أهانت كبرياء الجيش الهندي في غزوها للأراضي الهندية كان ولا يزال جرحا عميقا في نفوس القيادة العسكرية الهندية بالإضافة إلى التعاون الصيني- الباكستاني الذي أعطى باكستان فرصة تطوير إمكانياتها النووية لكن قد تحسنت العلاقات الصينية الهندية بعد توقيع اتفاقية السلام في 1992م[1] أما أفغانستان[2] فعلاقاتها مع الباكستان لم تحدد ملامحها بعد إلى أن باكستان تخشى من سيطرة التحالف الشمالي نظرا للعداء القديم وهذا ما يجعل القلق الباكستاني قائما بسبب العمق الاستراتيجي والاقتصادي الذي تمثله أفغانستان في مواجهتها مع الهند وبالذات بالنسبة لأزمة كشمير فالتحالف الشمالي كان مدعوما من الهند[3] .

المطلب الثاني : موقف المحيط الجيوسياسي تجاه أزمة كشمير

1- الدول الإسلامية وأزمة كشمير :

-إيران :

أظهرت إيران خلال الفترة (1947- 1970م) ميلا أكثر إلى باكستان مما أثر سلبا على العلاقات الهندية – الإيرانية بحكم انتماء الدولتين إيران وباكستان إلى الأحلاف الغربية الموالية للمعسكر الرأسمالي في مواجهة المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي المتحالف مع الهند

[1]- يوسف العاصي الطويل : المرجع السابق .

[2]- أفغانستان هي دولة تقع في اسيا الوسطى ومعناها ارض الافغان وتعتبر إحدى نقاط الاتصال القديمة لطرق الحرير وهي دولة ذات موقع استراتيجي هام تحدها طاجكستان و اوزباكستان و تركمانستان من الشمال وايران من الغرب و الصين من الشرق و باكستان من الجنوب . ينظر عبد القادر دندان : المرجع السابق ، ص 61 .

4 – ألاء حسين محمد : المرجع السابق .

ومن هذا المنطلق كان دعم إيران إلى باكستان واضح بما فيها وقوفها بجانب باكستان خلال الحرب الهندية –الباكستانية سنة 1965م[1] .

هذه المقاربة الإيرانية سرعان ما بدأت تتغير بتغير السياسة الإقليمية بعد هزيمة باكستان سنة 1971م وانفصال بنغلاديش مما أدى بإيران إلى البحث عن علاقات قوية مع جيرانها خاصة الهند وتغيير سياستها بتحقيق السلام بين الهند وباكستان ، ولكن مع نهاية السبعينات ونجاح الثورة الإسلامية الإيرانية سرعان ما تغيرت السياسة الإيرانية تجاه باكستان وأزمة كشمير بحيث تأثرت الجماعات الإسلامية بالثورة الإيرانية مما ولد روح الانتفاضة[2] ، وبالتالي شهدت فترة الثمانينيات علاقات باكستانية– إيرانية متميزة بسبب الدعم الإيراني لحركة المقاومة الكشميرية ، رغم ارتباط باكستان مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وعداء هذه الأخيرة إلى إيران ، لكن متغير البعد الإسلامي لعب دورا فاعلا في إدارة العلاقات الباكستانية– الإيرانية رغم العلاقات الأخرى بين الولايات المتحدة وباكستان ، لكن المتغير الإسلامي جعل من باكستان تتبنى سياسة غير عدائية مباشرة ضد إيران خاصة عندما يتعلق الأمر بدعم المقاومة الكشميرية لكن لم نستطع الابتعاد من تحالفها التقليدي مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[3] ، وهنا وجدت باكستان نفسها أمام خيار غير منسجم مع إيران خاصة وأن هذه الأخيرة بدأت تتقرب أكثر في علاقاتها مع الهند (مصالح إيران الاستراتيجية والاقتصادية مع الهند) لدرجة يمكن وصف موقف إيران تجاه كشمير بالتوازن بين الهند و باكستان رغم خطاب إيران الرسمي الداعم للمقاومة الكشميرية[4] .

–دول مجلس التعاون الخليجي :

---

[1]– هاني إلياس الحديثي : **سياسة باكستان الإقليمية ، مركز دراسات الوحدة العربية** ، بيروت ، 1998 ، ص 163 .

[2]– فلة العربي : المرجع السابق ، ص 76 .

[3]– هاني إلياس الحديثي : المرجع السابق ، ص 164 .

[4]– محمد السيد سليم ، محمد سعد أبو عامود : المرجع السابق ، ص 211 .

لقد صرح وزير خارجية الإمارات 1994م عن اهتمام دولة الإمارات بالموقف الكشميري وتبني فكرة الدفاع عن القومية الكشميرية بحكم البعد الديني[1] .

كما كان لموقف دول الخليج أحيانا الانتقاد بشدة لعلاقة الهند مع الاتحاد السوفياتي ، الذي كان محل عداء مطلق لدول الخليج تخوفا من المد الشيوعي ، فرغم المصالح الاقتصادية لدول الخليج المتزايدة مع الهند ، حيث تعتبر الهند من أكبر الدول المصدرة لدول الخليج ومن بين أكبر الدول الأسيوية المستوردة للبترول من الخليج[2] ، فمواقف دول الخليج تجاه الهند ارتبطت بعلاقة الهند مع الاتحاد السوفياتي من جهة والبعد الإسلامي من جهة أخرى فمواقف دول الخليج تميزت بدعم الشعب الكشميري خصوصا من ناحية الإعلام وانتقاد الممارسات الهندية في كشمير ولكن من الناحية الأخرى المتغير الاقتصادي هو الذي جمع بين الهند ودول الخليج[3] .

وأكثر الدولتين لهما مقاربات مع الباكستان ومع كشمير هما السعودية والإمارات العربية المتحدة ، السعودية من منطلق ديني فلا يمكن أن يكون لها مواقف مغايرة لذلك فالبعد الإسلامي و الديني تعتبره محور مقارباتها مع الشعوب والدول الإسلامية ، وفي هذا الإطار تظهر السعودية تأييدا للشعب الكشميري .

أما الإمارات العربية ، فكانت لها مواقف منسجمة مع السعودية لنفس السبب ولكن كانت لها معارضة للتوسع الهندي في كشمير وبالتالي هي متشددة في ضم كشمير للهند[4] .

-جمهوريات آسيا الوسطى :

1- فلة العربي : المرجع السابق ، ص 79 .

2- محمد السيد سليم ، محمد سعد أبو عامود : المرجع السابق ، ص 215 .

3- فلة العربي : المرجع السابق ، ص 79 .

4- محمد السيد سليم ، محمد سعد أبو عامود : المرجع السابق ، ص 216 .

لقد سعت كلا الدولتين (الهند – باكستان) للحصول على وضع متمز في جمهوريات أسيا الوسطى[1] لتبني سياستها اتجاه أزمة كشمير فكان الميل نوعا ما إلى باكستان ، حيث أيدتها معظم الدول وكانت رؤيتها رامية إلى إجراء استفتاء داخل إقليم كشمير بموجب قرارات الأمم المتحدة[2] .

لكن مع تصاعد جبهة محاربة الإرهاب في نهاية التسعينات تزايد تقارب دول آسيا الوسطى مع الدول الغربية وروسيا والهند في هذا الموضوع وهذا التطور لم يكن لصالح دعم أزمة كشمير في مواجهتها للهند ، لكن بقيت مواقف دول آسيا الوسطى إعلاميا تبدي تعاطفا مع مسلمي كشمير وتدعوا لتسوية الأزمة في إطار الشرعية الدولية دون تقديم دعم معنوي ومادي مباشر لحركات المقاومة[3] .

2-الدول الإسلامية الغير أسيوية وأزمة كشمير

– مصر :

ارتبطت الهند بعلاقات عربية ودية منذ استقلالها عام 1947م بالبعد المشترك لمحاربة الاستعمار ، كما كان للهند دور فعال على مستوى الأمم المتحدة إبان العدوان الثلاثي على مصر 1956م ، حيث أظهرت الهند مواقف متشددة للاستعمار ضد مصر ، إلا أن هذه العلاقة بدأت في التراجع منذ حرب 1971م إذ بدا جليا تعاطف العالم العربي الإسلامي مع باكستان المسلمة كما رفضوا طلب الهند بالانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي مع باكستان المسلمة رغم عدد المسلمين داخل الهند الذي يتجاوز 150 مليون نسمة[4] ، فقد تأرجح الموقف المصري إلى المؤيد

---

[1]– تطلق هذه التسمية على الجمهوريات التي تقع في أواسط أسيا والتي أستقلت عن الاتحاد السوفياتي بعد انهياره في أوائل التسعينيات ، وتشمل خمسة جمهوريات (كازخستان ، اوزباكستان ، تركمانستان ، تاجيكستان ، قرغيزستان) وتحدها من الشمال أراضي سيبيريا التابعة لروسيا ومن الجنوب أفغانستان وإيران ومن الشرق الصين ومن الغرب بحر قزوين . ينظر محمد السيد سليم : المرجع السابق ، ص217

[2]– عبد الحي وليد : **أفاق التحولات الدولية المعاصرة** ، دار الشروق لنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ، ص 258 .

[3]– محمد السيد سليم ، محمد سعد أبو عامود : المرجع السابق ، ص 118 .

[4]– عبد اللطيف محمد الصباغ : المرجع السابق ، ص 12 .

حيث لعب التأثير الشعبي دور متميز في التأثير على الحكومة المصرية لاتخاذ مواقف إيجابية لكن الحكومة المصرية خاصة في عهد " جمال عبد الناصر" كان لها مواقف لصالح الهند من منطلق أنه كان للهند علاقات جد متميزة مع مصر أما باكستان كانت تنظر إليها بأنها متحالفة مع المعسكر الرأسمالي الذي كان يستهدف مصر والدول العربية ، إلا أن هذا التقارب الهندي بدأ يتلاشى مع بداية تحول الهند إلى إقامة علاقات أكثر ارتباط مع الولايات المتحدة خاصة بعد الحرب الهندية الصينية ، وبهذا وجدت الهند نفسها في مواجهة هدف أساسي للولايات المتحدة الأمريكية وهو الصين ، وفي هذا الإطار دعمت الولايات المتحدة الهند ضد الصين رغم العلاقات المتميزة التي كانت تربط الهند مع الاتحاد السوفياتي[1] .

وبالتالي موقف مصر من أزمة كشمير وفق هذا التطور في السياسة المصرية أبدى تعاطف مع المسلمين في كشمير ولكن الموقف المصري يتأثر دائما من الدعم الهندي للمواقف المصرية الإقليمية والدولية إذا فالموقف المصري تميز بالحياد مع الالتزام بالشرعية الدولية والحرص على توازن المواقف في العلاقات المصرية والهندية والمصرية الباكستانية[2] .

-منظمة المؤتمر الإسلامي :

بحكم العامل الديني حاولت باكستان استقطاب العالم الإسلامي من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي لكن المحاولات الباكستانية لم تصل لمستوى طرح رسمي في مؤتمر المنظمة إلا في سنة 1990م من منظور أن الهند تغتصب الشعب الكشميري وتسلبه حقه في تقرير المصير الذي يستحقه بموجب قرارات الأمم المتحدة[3] ، ففي المؤتمر الوزاري للمنظمة (1990م) المنعقد بالقاهرة تم تناول الأزمة تأثرا بالاحتجاجات والمظاهرات من طرف الكشميريين والتي تبعتها انتهاكات لحقوق الإنسان وقمع المتظاهرين من طرف القوات الهندية ولكن لم تأخذ الأزمة حيزا هاما في

1- المرجع نفسه ، ص 13 .

2 - محمد السيد سليم ، محمد سعد أبو عامود : المرجع السابق ، ص 283 .

3- عروبة جبار عبد الخزرجي : <u>منظمة المؤتمر الإسلامي</u> ، دار الفكر العربي ، بيروت ، 2005 ، ص 266 .

اهتمامات المنظمة بحكم التباين في المواقف بين الدول و التي لها مواقف حيادية أو الصديقة للهند ، وبالتالي تقارير المنظمة كانت عبارة عن تنديدات وانتقادات لم ترقى لمستوى قضية لها بعد ديني وشعب إسلامي يعاني القمع والاضطهاد من طرف دولة محتلة وحكومة ترفض إرادة شعب كشمير في اختيارتة وفق الشرعية الدولية[1] .

وفي سنة 1991م أظهرت المنظمة مقاربات سياسية وإعلامية ونددت بالانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان واحترام حق الشعب الكشميري في تقرير مصيره كما دعوا الهند السماح للجامعات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية بزيارة الإقليم وبعث لجنة تقصي تقوم بزيارة المنطقة إلا أن حكومة الهند رفضت هذا الطلب مما دفع اللجنة إلى التوجه لكشمير لمعاينة الوضع فكانت الزيارة من 14 إلى 18 فيفري 1993م وقامت بتفقد عدد من المناطق وتوصلت اللجنة إلى النتائج التالية :

1-تمارس الهند القمع واستخدام القوة ضد انتفاضة الشعب الكشميري .

2- تعمل القوات الهندية على استهداف الشباب الكشميري من خلال عملية القبض والقتل .

3- بذل الجهود سواء كانت ثنائية مع الهند أو جماعية على مستوى الدولي في منابر الأمم المتحدة من أجل وضع حد للقمع الهندي في كشمير[2] .

- المطلب الثالث : مواقف المنظمات و الدول الغربية تجاه ازمة كشمير

_ منظمة هيئة الامم المتحدة وأزمة كشمير

منذ دخول أزمة كشمير ضمن الشرعية الدولية والهند تحاول تقديم مبررات تدعم موقفها الرافض لتجسيد مبدأ حق شعب كشمير في تقرير مصيره رغم أن الهند هي الأولى التي تقدمت

---

[1]- المرجع نفسه ، ص 267 .

[2]- عروبة جبار عبد الخزرجي : المرجع السابق ، ص 268 .

إلى الأمم المتحدة لإيجاد حل لهذه الأزمة كما سبق ذكره ، وقد اعتمدت الهند باستمرار على وثيقة الضم التي بعث بها " المهارجا" إلى حكومة الهند ، رغم ذلك فإن وثيقة " المهراجا" ليس لها طابع قانوني ولا يمكن أن تكون لها شرعية قانونية بمجرد أنها صدرت من حاكم في كشمير إلى الحكومة الهندية متجاهلة حق شعب كشمير في التعبير عن رأيه وإرادته على نص الوثيقة[1] .

وهنا يجب التأكيد أنه مهما كان الخلاف بين الهند وباكستان حول وثيقة " المهراجا" فالثابت هو أن الوثيقة تمت خارج إرادة الشعب وبالتالي تفتقد للشرعية الدولية وأن هذه الوثيقة تعكس مصلحة الهند الخاصة .

واعتمادا على طلب الهند شكل مجلس الأمن الدولي لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالهند وباكستان طبقا لقرار مجلس الأمن في 20 جانفي 1948م ، حيث توجهت اللجنة إلى المنطقة التي تضمن تقريرها وفق إطلاق النار[2] ، فأزمة كشمير أصبحت مسجلة في إطار مبدأ حق شعب كشمير في تقرير مصيره وفق الشرعية الدولية ، رغم ذلك فإن الهند منذ ذلك الوقت وهي تعمل من الناحية الميدانية لإفشال كل مسار يؤدي إلى تجسيد هذا المبدأ الدولي وإقحام باكستان في اتفاقيات ثنائية تضعف هذا المبدأ وأن باكستان موافقة على معالجة الأزمة في إطار ثنائي[3] . وإن هدف الهند الأساسي من توقيع " اتفاقية شملا " يتمثل في استخدام الاتفاقية لتأثير على مطالب السيادة على كشمير واعتبرت الهند هذه الاتفاقية وثيقة تحرم باكستان من نقل أي نزاع ثنائي إلى الأمم المتحدة[4] ، في حين تنظر باكستان إلى الاتفاقية من منطلق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لأن قرارات مجلس الأمن كانت دائما مواكبة للواقع في الإقليم وقابلة للتطبيق فأزمة كشمير أخذت الصبغة الدولية بدخولها منظمة الأمم المتحدة ، حيث اتخذت هذه المنظمة عددا من القرارات للحد

1- محمد نصر مهنا : المرجع السابق ، ص 114

2- شعيب عبد الفتوح : المرجع السابق ، ص 57 .

3- المرجع نفسه ، ص 58 .

4- باهر السعيد : المرجع السابق ، ص 99 .

من شدة التوتر والقتال إلا أن معظم جهودها لم تصل إلى الحل النهائي لتسوية القضية رغم أن الموضوع يفترض أنه سهل التسوية والتجسيد بحكم أنه يتعلق باستفتاء حر يقر حق شعب كشمير في تقرير مصيره سواء بالاستقلال أو الانضمام للهند أو باكستان[1] .

وتوتر العلاقات الهندية- الباكستانية انتهى بحرب بين الطرفين عام 1965م ومع استقرار القتال طالب مجلس الأمن في 20 سبتمبر 1965م من المتحاربين وقف القتال وفي حالة عدم استجابة الحكومات لتنفيذ هذا الأمر تفرض عليها عقوبات اقتصادية وعسكرية طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وطالبت بشدة كلا الدولتين وقف إطلاق النار في موعد أقصاه الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء 22 سبتمبر 1965م وسحب قواتها إلى المراكز التي كانت فيها قبل ووجه القرار الدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإشراف على عمليتي وقف إطلاق النار وانسحاب القوات وتقديم قرار بذلك إلى مجلس الأمن[2] .

ومع بداية أزمة بنغلاديش والتي آلت إلى انفصال هذه الأخيرة عن باكستان شهدت مرة أخرى أزمة كشمير توتر أكثر في تحريك التسوية على مستوى المنظمة وتدريجيا بدأت الدولتان يتوجهان نحو لعب دور التفوق في موازين القوى[3] .

فالهند قد وجدت في انفصال بنغلاديش انتصارا لها كقوة إقليمية لتتجه نحو التصعيد في الترسانة العسكرية لتصل لدرجة السلاح النووي سنة 1998 م ، وهذا التصعيد دفع كذلك باكستان لنفس الاختيار والوصول إلى امتلاك السلاح النووي[4] وفي ضوء التفجيرات النووية للهند وباكستان

1 - المرجع نفسه ، ص 100.

2- علي صالح محمد عطية : المرجع السابق ، ص 15 .

3- محمد السيد سليم ، محمد سعد أبو عامود : المرجع السابق ، ص 104 .

4- محمد السيد سليم ، محمد سعد أبو عامود : المرجع السابق ، ص 104

أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1172 (1998م) ، حيث طالب الطرفين بالتوقف الفوري عن إجراء المزيد من التجارب وحث على استئناف الحوار بين الطرفين من أجل تخفيف حدة التوتر[1] .

إذ فإن مجلس الأمن طالب الهند وباكستان بالحوار والحلول السلمية للخلافات القائمة وإيجاد الحلول المتعلقة مباشرة بأزمة كشمير في إطار حل سلمي يطبق احترام إرادة شعب كشمير من خلال مبدأ حق تقرير المصير ، كما كان هم هيئة الأمم المتحدة هو منع انتشار الأسلحة النووية والمحافظة على السلام في جنوب آسيا .

-الولايات المتحدة الأمريكية :

لم تكن للولايات المتحدة سياسة محددة اتجاه أزمة كشمير قبل نشوب النزاع إلا أنه عقب الحرب الهندية الباكستانية الاولى شاركت الولايات المتحدة في صياغة الاتفاق والاشتراك في اللجنة الدولية التي أرسلت للقيام بدور الوساطة بين الأطراف المتنازعة للوصول إلى تسوية سلمية في كشمير ورفعت قراراتها إلى الأمم المتحدة التي أصدرت قرار نص بوقف إطلاق النار[2] ، إلا أنه حين بدأت خطوات تنفيذ قرارات الأمم المتحدة تباينت الرؤى حول كيفية تطبيق الاتفاق ، كل حسب ما تمليه عليه مصالحه خاصة الهند مما دفع اللجنة إلى رفع تقريرها إلى مجلس الأمن واعترفت بفشلها في حل النزاع وتقدمت باقتراحات إلى مجلس الأمن ، وخلال هذا قامت الولايات المتحدة بمحاولة الالتقاء بالزعامة المحلية في كشمير من خلال اللقاء السري الذي تم بين " الشيخ عبد الله " وسفير الولايات المتحدة الأمريكية بقيام الأخير بزيارة إلى سيرنجار عاصمة كشمير وهو اللقاء الذي عبر من خلاله " الشيخ عبد الله" عن رأيه في أن تكون كشمير مستقلة عن الهند وباكستان[3] وعقب ذلك وخلال فترة السبعينيات والثمانينات عملت الولايات المتحدة الأمريكية على

[1]- المرجع نفسه ، ص 105 .

[2]- آلاء حسين محمد : المرجع السابق .

[3]- يوسف العاصي الطويل : المرجع السابق .

دفع طرفي النزاع للتفاوض حول أزمة كشمير وفق الشرعية الدولية وتحت إشراف الأمم المتحدة حيث رأت الولايات المتحدة في ذلك إمكانية كسب الطرفين في مواجهة الاثنين الصين والاتحاد السوفياتي ، ولكن لا الباكستان كانت مستعدة السماح في علاقاتها المتميزة مع الصين أو تجاهل المقاومة الكشميرية ولا الهند كانت مستعدة للتنازل عن علاقاتها القوية مع الاتحاد السوفياتي[1] .

ومع نهاية الثمانينيات وبداية تفكك المعسكر الاشتراكي من جهة وتصاعد الضغط على طرفي النزاع للدخول في مفاوضات رأت الولايات المتحدة الامريكية أن انتهاك أزمة كشمير سيكون سببا قويا لها وللمجتمع الدولي بمطالبة الهند وباكستان بالتخلي عن برنامجها النووي وأسلحتها ، كما ترى أن الحل الوسط هو استقلال كشمر عن الهند وباكستان وهي بذلك تساند المقاومة الكشميرية ورغبت الشعب الكشميري[2] .

-الاتحاد السوفياتي :

حاول الاتحاد السوفييتي في البداية التدخل من خلال الوساطة بين طرفي النزاع (الهند-باكستان) من أجل تسوية أزمة كشمير ولكن مع منتصف الخمسينيات أصبحت سياسة الاتحاد السوفييتي أكثر وضوح في موقعها المساند للطرف الهندي بما فيها دورها في مجلس الأمن لصالح الهند وكان السبب مباشر وأساسي وهو تحالف باكستان مع الغرب في مواجهة النفوذ السوفييتي وموقف الاتحاد السوفييتي ظهر بوضوح أثناء زيارة الرئيس السوفيتي" خروتشوف" إلى الهند سنة 1956م والذي أكد في هذه الزيارة في بيان مشترك مع الهند على أن الطرفين السوفييتي والهندي يدينان التحالف الباكستاني-الغربي وأعلن القائد السوفييتي أن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند[3] .

---

[1]- آلاء حسين محمد : المرجع السابق .

[2]- فلة العربي : المرجع السابق ، ص 96 .

[3]- يوسف العاصي الطويل : المرجع السابق .

فمنذ الخمسينات تكثفت الاتصالات والزيارات الرسمية بين الوفود السوفييتية إلى الهند والوفود الهندية إلى الاتحاد السوفياتي بما فيها الدعم السوفييتي للهند في حروبها مع الباكستان (1965-1971م) ووصلت العلاقات لعقد معاهدة صداقة لمدة 25 سنة هذه المعاهدة التي وصفت بأنها تحالف هندي سوفييتي[1] .

تعمق العلاقات السوفييتية-الهندية مع تزايد الخلاف السوفييتي-الصيني الذي وصل إلى حد الحرب بين الدولتين سنة 1969م فالاتحاد السوفياتي لم يقف بجانب الصين في حربها مع الهند رغم البعد الإيديولوجي والذي يفترض أنه يدفع هذا الأخير لدعم دولة اشتراكية قوية مثل الصين ولكن وقف مع الهند وبالتالي أصبح ينظر إلى الصين على أنها منافس قوي في المنطقة ولهذا استغل الحرب الهندية الصينية لإضعاف الموقف الصيني وبأكثر وضوح كانت مقاربة الاتحاد السوفياتي للحرب الباكستانية-الهندية ، حيث وقف مع الهند في حين أن الصين كانت لها مواقف منسجمة مع باكستان[2] .

-الاتحاد الأوروبي:

في المجالات الاستراتيجية المتعلقة بعلاقة أوربا بالعالم الآخر وخاصة العالم الإسلامي لا يوجد للاتحاد الأوروبي مواقف مختلفة عن الرؤى الأمريكية ففيما يتعلق بأزمة كشمير دعا الاتحاد الأوروبي الهند وباكستان إلى تسوية النزاع بينهما عن طريق المفاوضات والحد من التسلح والانتشار النووي في المنطقة ، واحترام حقوق الإنسان كما اتهمت بعض الدول من الاتحاد الأوربي باكستان وحملتها مسؤولية الوضع المتوتر في المنطقة وعدم الاستقرار في كشمير[3] .

---

[1]- هاني إلياس الحديثي : المرجع السابق ، ص 130 .

[2]- يوسف العاصي الطويل : المرجع السابق .

[3]- فلة العربي : المرجع السابق ، ص 98 .

في حين عملت الهند من جهتها لبناء تفاهم استراتيجي مع دول الاتحاد الأوربي من منطلق أن 28 % من التجارة الخارجية تتم مع دول الاتحاد الأوربي ، أضف إلى حجم الاستثمارات الأوربية في الهند التي تتعدى 10 مليارات دولار وتعمل الهند إلى زيادتها لكن في سنة 1998م أدان الاتحاد الأوربي انتهاكات حقوق الإنسان في كشمير المحتلة ملحا على الحكومة الهندية أن تسمح للمنظمات الدولية بزيارة كشمير المحتلة[1] . وفي نفس الوقت يقدم الاتحاد الأوربي مقاربة لا تمس بمصالحه مع طرفي النزاع المباشرين الهند وباكستان ، وأن الانتخابات في كشمير المحتلة ليست الحل الدائم للقضية ، وقد اعترفت سكرتيرة الخارجية البريطانية بأن بريطانيا ارتكبت خطأ عندما لم تضع حدودا بين الهند والباكستان[2] .

ومن هنا نستنتج بأن بريطانيا لا تعترف بضم كشمير إلى الهند وأن لشعب الكشميري الحق في الانضمام إلى باكستان أو الانفصال تماما على كلا الدولتين .

[1] – المرجع نفسه ، ص 99 .

[2]– فلة العربي : المرجع السابق، ص 100 .

إن اهم انعكاسات الصراع الهندي الباكستاني تتمثل في تزايد موجة الحركات الإرهابية وتزايد عدم الاستقرار السياسي في شبه القارة الهندية ودعم الحركات الانفصالية ، وعدم استقرار العلاقات الهندية- الباكستانية واتجاه كل من الهند وباكستان نحو سباق التسلح النووي وبذلك يخرج الصراع عن كونه صراع إقليمي يرتبط بشبه القارة الهندية وجنوب آسيا كونه يأثر على مناطق إقليمية بل قد يؤثر على استقرار النظام الأسيوي في عموم آسيا والعالم ليرهن مستقبلها بين القوى العظمى في النظام الدولي ، وما بين إصرار الهند على رفض الوساطة الدولية حيث كانت ردود الأفعال الدولية تحرص على عدم توريط نفسها في صراع معقد ومزمن من أجل تحقيق أهدافها والمحافظة على مصالحها ، أما هيئة الأمم المتحدة فموقفها فصلت فيه طبقا لميثاقها والمتضمن حق الشعب كشميري في تقرير مصيره .


خاتمة

أصبحت أزمة كشمير لا تعني شبه القارة الهندية فقط بل تعني العالم كله لخطورتها على الأمن والسلم العالمين فلقد لعب الصراع على كشمير عجلة تحرك التفاعلات بين الهند وباكستان حيث تبدوا أهمية كشمير الاستراتيجية في أنها تعطي لمن يسيطر عليها عمقا استراتيجيا والقيام بدور إقليمي و دولي .

فمن خلال هذه الدراسة قمنا بمعالجة تطور النزاع بين الهند وباكستان على إقليم كشمير منذ انقسام شبه القارة الهندية في 1947م إلى غاية التسلح النووي 1998م وذلك بالتركيز على نقاط محورية بداية من جذور الصراع وأسبابه مرورا بمراحل هذا الصراع وتطوراته ، والمتتبع لتلك الأحداث يجد أن الهند لم توافق على النداءات والشرعية الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة أو القرارات التي أصدرتها حول كشمير في حين وافقت باكستان على هذه القرارات على أمل أن يأتي الاستفتاء بانضمام كشمير ذات الأغلبية الإسلامية إليها وهو ما لم توافق ولن توافق عليه الحكومة الهندية وهذا التشدد وتمسك كلا الطرفين بهذا الإقليم أدى إلى توتر وحروب بين البلدين وإلى تصاعد التسلح لدرجة اكتساب السلاح النووي . كما أدى هذا التطور الخطير إلى التباين في المواقف الإقليمية والدولية ، حيث أن كل دولة تقدم موقفها تجاه أزمة كشمير حسب الطرق وحسب المصالح وعلاقاتها الثنائية سواء مع باكستان أو الهند .

فقد لعبت باكستان على العامل الديني لكسب العالمين العربي والإسلامي ووفقت نسبيا في كسب الدول العربية والإسلامية لمبدأ الشرعية الدولية وحق شعب كشمير في تقرير مصيره لكن هذه الدول في نفس الوقت كانت لها علاقة مصالح مع الهند وبالتالي الدعم لباكستان لم يرقى لمستوى الضغط على الهند أما إقليميا فقد حاولت كل من الهند وباكستان كسب مواقف دول جنوب آسيا بتوظيف المصالح الاقتصادية والتجارية ، فالأهمية الاستراتيجية التي يحضى بها إقليم كشمير وسعي الدولتين لسيطرة عليه أدى بهما إلى حد بعيد من الصراع وهو امتلاك السلاح النووي ، هذا ما جعل القلق يتزايد من النزاع الهندي الباكستاني بعد ارتباطه بالتسلح النووي واعتبار

ذلك من المواضع الرئيسية التي تهدد أمن وسلامة العالم خاصة بعد أن انقلب الاستقرار الإقليمي الذي كان يفترض تحقيقه بشكل معاكس نحو التسابق في النشاط النووي كما أن التناقضات والاختلاف في المصالح والتوجهات والرغبات وحب السيطرة جعل من المحادثات التي عقدت بين الهند وباكستان والتي عقدت عدة مرات إلى طريق مسدود وهو ما أضفى أجواء من عدم الاستقرار في منطقة تحتل مكانة استراتيجية دولية هامة وهكذا يبدوا أن إيجاد حل للأزمة أمر مستبعد على الأقل في المدى القريب ودليل ذلك التعنت الهندي الرافض لحق تقرير المصير والتعنت الباكستاني الداعم لحركات الجهاد وفي النهاية يمكن تقديم احتمالين لتسوية هذه الأزمة مستقبلا :

أولا احتمال تقسيم كشمير : فإذا حدث أن هذا الإقليم حصلت عليه الهند ستكون هناك احتجاجات واسعة للمسلمين ، كما ستظهر مشكلة نازحين من باكستان وإذا حدث أن حضت به باكستان فستظهر مشكلة نازحين من الهند (الهندوس والسيخ) وكل هذا يمكن تفاديه بالتقسيم فهناك مناطق كبيرة يقطنها مسلمين بصورة واضحة ومناطق يهيمن عليها الهندوس ، والمصلحة من هذا الحل مراعاة رغبة الشعب الكشميري .

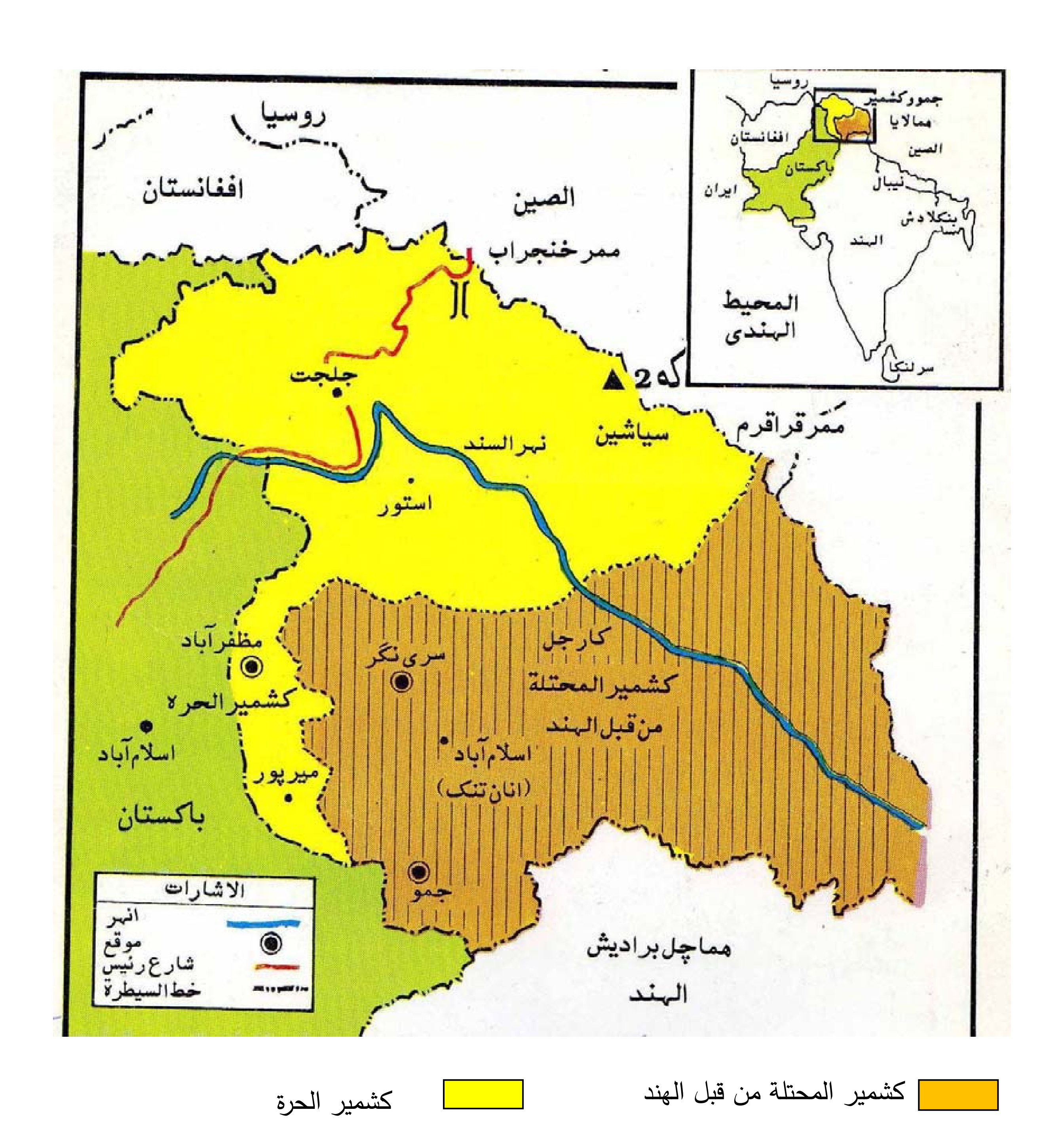
ثانيا احتمال الاستقلال : يقوم هذا الاتجاه على كون الشعب الكشميري شعب ذو هوية ثقافية مستقلة فلذا لا بد أن تكون له دولته الخاصة المستقلة عن الهند وباكستان وهذا ما كان يدعو له الشيخ عبد الله " الزعيم كشميري لكن الهند ترفض هذا الحل باعتباره يهدد وحدة وأمن الدولة الهندية أضف إلى ذلك أن بعض الدول الإقليمية لا تؤيده كالصين وترفضه كذلك باكستان نظرا لأهمية الإقليم بالنسبة لها وأغلبيته المسلمة التي تعتبر جزء لا يجزأ من باكستان .

وفي الأخير فإننا لا نجزم بدقة هذه النتائج والاحتمالات وسيظل النزاع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير من المواضيع المهمة التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل لتأثيرها على السلم والأمن العالميين وتبقى كشمير قنبلة موقوتة قد تتفجر في أي لحظة لكن كوننا مسلمين

وندين بالدين الإسلامي ما علينا إلا أن نقول أن الشعب الكشميري بإذن الله لن يموت أبدا ولابد لهذه السحابة السوداء في تاريخه الطويل من أن تنقشع ويرى نور الحرية والاستقلال ولا نملك إلا دعاء الله أن يثبت وينصر ذلك الشعب المسلم حتى نرى كشمير دولة إسلامية تضاف دعما للإسلام والمسلمين في العالم .

الملاحق

الملحق رقم 01 : خريطة توضح حدود إقليم كشمير بين الهند وباكستان .



(مفتاح الخريطة أعلاه بتصرف من الطالب)

المرجع: فلة العربي عودة : <u>**قضية كشمير بين المواقف الإقليمة والتأثيرات الدولية**</u>، ص 16

الملحق رقم 02 : صورة تمثل على اليمين رئيس وزراء الباكستان علي جناح وعلى اليسار رئيس وزراء الهند وجواهر لال نهرو .



المرجع : ميلاد المقرجي : **موجز تارخ آسيا الحديث والمعاصر**، ص 123 .

الملحق رقم 03 : قرار مجلس الأمن الدولي 21 أفريل 1948 .

قرار ٤٧ (١٩٤٨) حول مسألة الهند وباكستان المقدم بصورة مشتركة من قبل ممثلين عن بلجيكا وكندا والصين وكولومبيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والذي تبناه مجلس الأمن في جلسته رقم ٢٨٦ المنعقد في ٢١ ابريل ١٩٤٨م (الوثيقة رقم س/٧٢٦، بتاريخ ٢١ ابريل ١٩٤٨م) ان مجلس الأمن

أثر دراسته لشكوى حكومة الهند المتعلقة بالنزاع حول ولاية جامووكشمير وأثر سماع ممثل الهند المؤيدة للشكوى والرد عليها والشكوى المضادة من قبل ممثل باكستان.

واعتقادا قويا منه بفكرة أن سرعة استعادة السلام والنظام في جامو وكشمير هي أمر أساسي وأن على الهند وباكستان أن تفعلا مابوسعهما من أجل انهاء القتال.

يلاحظ بارتياح بأن كل من الهند وباكستان تود أن تكون مسألة انضمام جامو وكشمير إلى الهند أو باكستان يجب أن يتم تقريرها عبر وسيلة ديمقراطية تتمثل باجراء استفتاء حر ومحايد.

ويعتبر ان استمرار النزاع قد يهدد الأمن والسلام العالميين.

يؤكد على قراره رقم ٣٨ (١٩٤٨م) المؤرخ ٢٠ يناير ١٩٤٨م ويقر أن عضوية اللجنة المنبثقة عن قراره رقم ٣٩ (١٩٤٨) سترفع إلى خمسة أعضاء وستضم إلى جانب العضوية المذكورة في ذلك القرار ممثلين عن....... و .... وأنه اذ لم تستكمل عضوية اللجنة خلال عشرة أيام من تاريخ تبني هذا القرار فان لرئيس المجلس أن يعين عضوا أو أعضاء من الأمم المتحدة وفقا لمتطلبات الأمر من أجل استكمال العضوية إلى خمسة أعضاء.

... ١ ...

يأمر اللجنة بأن تتوجه فورا إلى شبه القارة الهندية وأن تقوم بمساعيها الحميدة ووساطتها هناك لدى حكومتي الهند وباكستان مع مراعاة تسهيل اتخاذ الاجراءات اللازمة سواء بالنسبة لاعادة السلام والنظام أو لاجراء استفتاء من قبل الحكومتين بالتعاون فيما بينهما والتعاون مع اللجنة، كما يأمر اللجنة أيضا بأن تبقى المجلس على اطلاع بالاجراء المتخذ وفقا للقرارات وبهذا

يوصى حكومتى الهند وباكستان بالاجراءات التالية والتي يعتقد المجلس بأنها الأجدى من أجل الوصول إلى وقف للقتال وخلق أجواء مناسبة لاجراء استفتاء حر ومحايد من أجل تقرير انضمام ولاية جامو وكشمير إلى الهند أو باكستان.

أ - استعادة السلام والنظام

١ - على حكومة باكستان أن تتعهد بعمل مافي وسعها من أجل: -

(أ) تأمين انسحاب رجال القبائل والمواطنين الباكستانيين الذين ليسوا من سكان ولاية جامو وكشمير والذين دخلوها من أجل القتال وأن تمنع الدخول إلى الولاية من قبل عناصر مماثلة أو أي تقديم للعون إلى أولئك المقاتلين في الولاية.

(ب) ان تعلم كل المعنيين بان الاجراءات المشار اليها في هذه الفقرة والفقرات التالية تقدم الحرية الكاملة إلى كافة رعايا الولاية بغض النظر عن المعتقد أو المذهب أو الحزب من أجل أن يعبروا عن ارائهم وأن يصوتوا في مسألة انضمام الولاية وانه لذلك عليهم أن يتعاونوا من أجل الحفاظ على السلام والنظام.

٢ - يجب على حكومة الهند:

(أ) عندما تقتنع اللجنة المشكلة وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٣٩ (١٩٤٨م)

... ١ ...

بأن رجال القبائل آخذون بالانسحاب وأن ترتيبات وقف القتال قد أصبحت نافذة، أن تبدأ بتنفيذ خطة، بالتشاور مع اللجنة، لسحب قواتها من جامو وكشمير وتخفيضها تدريجيا إلى الحد الأدنى المطلوب لمساندة السلطة المدنية في الحفاظ على القانون والنظام.

(ب) أن تعلن عن اجراء الانسحاب وقت حدوثه على مراحل وتعلن عن انتهاء كل مرحلة.

(ج) عندما يتم تخفيض القوات الهندية إلى الحد الأدنى المشار اليه في (أ) أعلاه يجب أن تعمل على الترتيب، بالتشاور مع اللجنة، لتمركز القوات المتبقية وفقا للمبادىء التالية:-

(١) أن لايؤدي تواجد القوات إلى أي تخويف أو مظهر تخويف لسكان الولاية.

(٢) أن يبقى العدد كأقل مايمكن في المناطق الأمامية.

(٣) أن تبقى أي قوات احتياطية قد يشمل عليها المجموع العام للقوة داخل منطقة قاعدتها الحالية.

٣ - على حكومة الهند أن توافق على أنه حتى يحين الوقت الذي ترى فيه ادارة الاستفتاء المشار إليه أسفله، أنه من الضروري ممارسة سلطات الادارة والاشراف على قوات وسياسة الولاية المنصوص عليها في الفقرة ٨، فانها (القوات) ستبقى في المناطق التي توافق عليها ادارة الاستفتاء.

٤ - بعد أن يتم تنفيذ الخطة المشار اليها في الفقرة ٢ (أ أعلاه)، يجب أن يتم استخدام الموظفين المعنيين محليا قدر الامكان من أجل اعادة والمحافظة على القانون والنظام آخذين بالاعتبار حماية الاقليات، وفقا لهذه المتطلبات الاضافية التي تحددها ادارة الاستفتاء المشار اليها في الفقرة ٧ .

... / ...

٥ - اذا ما وجدت هذه القوات غير ملائمة فان على اللجنة وبناءا على موافقة كل من حكومة الهند وحكومة باكستان أن تعمل على استخدام قوات أي من الدولتين كما تراه فعّالا من أجل التهدئة.

ب - الاستفتاء

٦ - على حكومة الهند أن تتعهد بالتأكد من قيام حكومة الولاية بدعوة الفئات السياسية لتعيين ممثلين مسؤولين للمشاركة المتساوية والكاملة في تسيير الادارة على المستوى الوزاري في الوقت الذي يتم فيه اعداد واجراء الاستفتاء.

٧ - على حكومة الهند التعهد بأنه ستقام في جامو وكشمير ادارة للاستفتاء من أجل اجراء الاستفتاء باسرع وقت ممكن حول مسألة انضمام الولاية إلى الهند أو باكستان.

٨ - على حكومة الهند التعهد بأن تقوم الولاية بتفويض السلطات لادارة الاستفتاء والتي تراها الأخيرة ضرورية لاجراء استفتاء عادل ومحايد بما في ذلك، ولذلك الغرض فقط، ادارة ومراقبة قوات وشرطة الولاية.

٩ - على حكو مة الهند وبناء على طلب من ادارة الاستفتاء أن تعمل على توفير المساعدة من القوات الهندية وفقاً لاحتياجات ادارة الاستفتاء من أجل اداء مهامها.

١٠ - (أ) على حكومة الهند الموافقة أن يكون الشخص المرشح من قبل الأمين العام للأمم المتحدة هو من يُعَيَّن منظماً للاستفتاء.

(ب) يكون لمنظم الاستفتاء، والذي يعمل كمسؤول عن ولاية جامو وكشمير، السلطة بتسمية مساعديه والموظفين الآخرين وأن يضع القوانين التي تحكم الاستفتاء. ويجب أن يتم تعيين هؤلاء المرشحين رسميا وان تطبيق القوانين التي يضعها بصورة رسمية وذلك من قبل ولاية جامو وكشمير.

... / ...

(ج) على حكومة الهند التعهد بأن تقوم حكومة جامو وكشمير بتعيين أشخاص على قدر من الكفاءة ممن يرشحهم منظم الاستفتاء للعمل كقضاه خاصيين ضمن النظام القضائى للولاية في القضايا التي يعتبرها منظم الاستفتاء ذات طابع خطير على الاعداد والتنفيذ لاستفتاء حر ومحايد.

(د) يجب أن تشكل شروط خدمة المنظم موضوعا منفصلا للمناقشة بين الأمين العام للامم المتحدة وحكومة الهند. وعلى المنظم ان يحدد شروط خدمة مساعديه وموظفيه.

(هـ) أن يكون للمنظم الحق بالاتصال المباشر مع حكومة الولاية ومع لجنة مجلس الأمن ومن خلال اللجنة، مع مجلس الأمن وحكومات الهند وباكستان وممثليهم لدى اللجنة. كما سيكون من واجبه أنه ينهي إلى علم أي من المذكورين (وفقا لرغبته في التصرف) أية ظروف تطرأ والتي، برأيه، قد تتدخل في حرية الاستفتاء.

١١ - على حكومة الهند التعهد بتقديم كامل الدعم للمنظم ومن يعملون معه وبأن تمنع عنهم أي تهديد أو قهر أو تخويف وأن تمنع الرشوة وأي تأثير على المقترعين في الاستفتاء وعلى حكومة الهند أن تعلن جهارا وأن تجعل حكومة الولاية أيضاً تعلن عن هذا التعهد بصفته التزام دولي ملزم لكافة السلطات العامة والمسؤولين في جامو وكشمير.

١٢ - على حكومة الهند بنفسها وكذلك عن طريق حكومة الولاية أن تعلن وتبين للجميع بأن كافة رعايا ولاية جامو وكشمير، بغض النظر عن معتقدهم، أو مذهبهم أو حزبهم، سيكونون في مأمن ولديهم الحرية في التعبير عن آرائهم والتصويت على مسألة انضمام الولاية وأنه سيكون هناك حرية في الصحافة والخطب والتجمعات وحرية السفر في الولاية، بما في ذلك حرية

... \ ...

الدخول والخروج القانوني.

١٣ - على حكومة الهند أن تعمل مابوسعها وأن تتأكد من أن حكومة الولاية تعمل مابوسعها من أجل أن تخرج من الولاية كافة المواطنين الهنود ممن ليسوا أصلاً من سكانها أو ممن دخلوها بتاريخ أو بعد تاريخ ١٥ أغسطس ١٩٤٧م لأسباب قانونية.

١٤ - على الحكومة الهندية أن تتأكد من أن حكومة الولاية ستطلق سراح كافة السجناء السياسيين وتتخذ كافة الخطوات من أجل الآتي:-

(أ) كافة سكان الولاية الذين غادروا بسبب الاضطرابات مدعوون ولهم مطلق الحرية في العودة إلى منازلهم وممارسة حقوقهم كمواطنين.

(ب) عدم التضحية بحقوق أحد.

(ج) تقدم للاقليات في كافة أرجاء الولاية الحماية الملائمة

١٥ - على لجنة مجلس الأمن في نهاية الاستفتاء أن تشهد للمجلس فيما اذا كان الاستفتاء بالفعل حرا ومحايدا أم لا؟.

ج - شروط عامة

١٦ - يجب ان تتم دعوة كل من حكومتي الهند وباكستان إلى ترشيح ممثل يتم ضمه إلى اللجنة من أجل تقديم العون حسبما يتطلب الأمر أثناء تأديه مهامها.

١٧ - على اللجنة أن تنشيء في جامو وكشمير مراقبين وفقا لمتطلبات سير الاجراءات الموضحة في الفقرات السابقة.

١٨ - على لجنة مجلس الأمن القيام بمهامها الموكلة اليها هنا.

المرجع : شعيب عبد الفتاح : فصول من مأساة كشمير ، ص 160 .

الملحق رقم 04 : إتفاقية طشتقند 10 يناير 1969 .

عقد رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند اجتماعا في طشقند وبحثا الأمور القائمة بين بلديهما وهما يعلنان عن عزمهما الراسخ للعمل على إعادة العلاقات الطبيعية السلمية بين بلديهما وأن يعملا على زيادة التفاهم وتقوية أواصر الود بين شعبيهما وهما يعتبران تحقيق هذه الأهداف أمرا ذا أهمية كبيرة بالنسبة إلى رفاهية الستمائة مليون نسمة من سكان الهند وباكستان.

وقد تم الاتفاق فيما بينهما على ما يلي:

١ – يوافق كل من رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على أن يبذل كل منهما قصارى جهده لإحلال علاقات حسن الجوار بين باكستان والهند وفاقا لميثاق الأمم المتحدة. وهما يؤكدان بموجب الميثاق بألا يعمدا إلى القوة وأن يسويا المنازعات بالوسائل السلمية. واعتبرا أن مصالح السلام في بلديهما ومصالح شعبيهما لم تصب نفعا من جراء استمرار التوتر بين البلدين ، وعلى هذا الأساس جرى البحث بشأن جامو وكشمير وأوضح كل من الفريقين موقفه.

٢ – وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على وجوب انسحاب جميع القوات المسلحة التابعة للبلدين إلى المواقع التي كانت ترابط فيها في ٥ أغسطس ١٩٦٥ وعلى الفريقين أن يلتزما بشروط وقف إطلاق النار عند وقف القتال.

٣ – وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على أن العلاقات بين باكستان والهند ينبغي أن تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية

.../...

لكل من البلدين.

٤- وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ألا يشجعا أي دعاية موجهة ضد البلد الآخر وأن يشجعا الدعاية الرامية إلى تنمية العلاقات الودية بينهما.

٥- وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على أن يعود المندوب السامي الباكستاني في الهند والمندوب السامي الهندي في باكستان كل إلى منصبه وأن تعود البعثتان الدبلوماسيتان في كلا البلدين إلىعملهما الطبيعي . وعلى الحكومتين أن تلتزما بميثاق فينا سنة ١٩٦١م بصدد العلاقات الدبلوماسية.

٦- وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على أن يأخذا بعين الاعتبار الاجراءات التي من شأنها إعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمواصلات إلى ما كانت عليه وكذلك إعادة التبادل الثقافي بين باكستان والهند، وأن يتخذا الإجراءات لوضع الاتفاقات القائمة بين باكستان وبين الهند موضع التنفيذ.

٧- وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على أن يصدرا تعليمات إلى السلطات في بلديهما للقيام بإطلاق سراح اسرى الحرب وإعادتهم إلى بلادهم.

٨- وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على وجوب استمرارهما في بحث القضايا الخاصة بمشاكل الاجئين والمشردين والهجرة غير المشروعة. واتفقا أيضا على أن يعمل كلاهما على خلق الظروف التي تحول دون هجرة السكان، كما اتفقا على أن يبحثا في إعادة الأملاك والأموال التي استولى عليها كل من الطرفين نتيجة النزاع.

... ١ ...

٩- وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على وجوب مواصلة الاجتماعات على أعلى المستويات وعلى مستويات أخرى فيما يختص بالشؤون ذات الصلة المباشرة لكل من البلدين ، وقد أقر كل من الفريقين بالحاجة إلى إقامة لجان باكستانية - هندية مشتركة لتتقدم بتقاريرها إلى حكومتيهما للبت فيما يجب اتخاذه من خطوات أخرى.

١٠- يعرب كل من رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند عن عميق تقديرهما وعرفانهما بالجميل لزعماء الاتحاد السوفيتي وللحكومة السوفيتية وبصفة خاصة لرئيس مجلس الوزراء في الاتحاد السوفيتي لما قاموا به من دور ودي نبيل في عقد هذا الاجتماع الذي أدى إلى نتائج مرضية لكل من الفريقين ، كما يعربان عن خالص شكرهما لحكومة أوزبكستان وشعبها الصديق لما ابدوه من ترحاب وكرم ضيافة.

طشقند في ١٠ يناير ١٩٦٩ .

رئيس وزراء الهند	رئيس جمهورية باكستان
لال بهادر شاستري	محمد أيوب خان

المرجع : هاني إلياس الحديثي : **سياسة باكستان الإقليمية من 1971**-1994 ، ص 257 .

الملحق رقم 05.

اتفاقية شملا بين الهند والباكستان (٣ يوليو ١٩٧٢)

أولا: عقدت حكومتا الهند وباكستان العزم على أن ينهي البلدان ما بينهما من صدام ومواجهة أفسدا علاقاتهما فيما مضى، وأن يعملا على تنمية علاقة ودية متآلفة بينهما وإقامة سلام دائم في شبه القارة حتى يكرس كل منهما موارده وطاقاته من أجل المهمة الملحة لزيادة رخاء شعبيهما.

ولتحقيق هذا الهدف اتفقت حكومتا الهند وباكستان على مايلي:

١- أن تكون مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه هي التي تحكم العلاقات بين البلدين.

٢- عقدت الدولتان العزم على أن يسويا ما بينهما من خلافات بالوسائل السلمية عن طريق إجراء مباحثات ثنائية أو بأية وسيلة سلمية أخرى يتفق عليها الطرفان. وإلى أن تتم تسوية أية مشكلات معلقة بينهما لا يجوز أن يغير أحد الطرفين الوضع من جانب واحد . ويجب أن يمتنع الطرفان عن تنظيم أو مساعدة أو تشجيع أي إجراء يخل بالحفاظ على العلاقات السلمية المتآلفة بينهما.

٣- وكشرط مسبق للمصالحة وعلاقات حسن الجوار وإقامة سلام دائم تتعهد كل من الدولتين بالتزام التعايش السلمي واحترام السيادة والوحدة الإقليمية لكل منهما وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأخرى على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة.

٤- أن تحل القضايا والأسباب التي ينطوي عليها الصدام والتي أفسدت العلاقات بين البلدين طوال الخمس والعشرين السنة الأخيرة بالوسائل

... ١ ...

السلمية.

٥- أن يحترم الطرفان بصفة دائمة وحدة كل منهما الوطنية وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي وسيادته .

٦- أن يمتنع الطرفان ، وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الوحدة الأقليمية والاستقلال السياسي لكل منهما.

ثانيا: تتخذ الحكومتان كافة الإجراءات التي في سلطة كل منهما لمنع الدعاية العدائية التي توجه من واحدة ضد الأخرى ، كما يشجع كل منهما نشر المعلومات التي من شأنها أن تساعد على تنمية علاقات ودية بينهما.

ثالثاً: من أجل التقدم نحو إعادة العلاقات وإرجاعها إلى وضعها الطبيعي تدريجياً خطوة بعد خطوة بين الدولتين قد تم الاتفاق على:

١- اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة المواصلات بينهما - البريدية والبرقية والبحرية والبرية بما في ذلك مراكز الحدود ومناطق الاتصالات الجوية ويشمل ذلك تحليق طائرات كل منهما في أجواء الأخرى.

٢- اتخاذ الخطوات المناسبة لتسهيل سفر مواطني البلدين.

٣- استئناف التجارة والتعاون في المجال الاقتصادي وغيره من المجالات التي يتفق عليها قدر الإمكان.

٤- تشجيع التبادل في الميادين العلمية والثقافية. وفي هذا الصدد تجتمع وفود من الدولتين من حين إلى آخر لوضع التفصيلات اللازمة لذلك.

رابعا: من أجل البدء في إقامة سلام دائم اتفقت الحكومتان على ما يأتي:

... \ ...

١- أن تنسحب القوات الهندية والباكستانية إلى جانبيهما من الحدود الدولية.

٢- وفي جامو وكشمير يحترم الجانبان خط السيطرة الناتج عن وقف إطلاق النار في ١٧ ديسمبر ١٩٧١ دون الإضرار بالموقف المعترف به لكل من الجانبين. ولا يجوز لأحد الطرفين أن يسعى إلى تغييره من جانب واحد بصرف النظر عن الخلافات المتبادلة والتفسيرات القانونية.

ويتعهد الطرفان فوق ذلك بنبذ التهديد بالقوة أو استخدامها لانتهاك هذا الخط.

٣- يبدأ تنفيذ الإنسحاب بمجرد أن تصبح الاتفاقية سارية المفعول على أن يتم ذلك في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ سريان هذه الاتفاقية.

خامسا : يتم التصديق على هذه الاتفاقية وفقا للإجراءات الدستورية المتبعة في كلا البلدين وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها.

سادسا: اتفقت الحكومتان على أن يجتمع الرئيسان مرة أخرى في المستقبل في وقت ملائم لهما ، وعلى أن يجتمع ممثلون من الجانبين خلال ذلك الوقت لإجراء مزيد من دراسة النظم والترتيبات اللازمة لتحقيق سلام دائم وعودة العلاقات بما في ذلك ترحيل أسرى الحرب والمدنيين المحتجزين وعمل تسوية نهائية لجامو وكشمير واستئناف العلاقات الدبلوماسية.

توقيع (أنديرا غاندي) — رئيسة وزراء الهند

توقيع (ذو الفقار علي بوتو) — رئيس جمهورية باكستان الإسلامية

المرجع : هاني إلياس الحديثي : **سياسة باكستان الإقليمية من 1971- 1994** ، ص 257 .

الملحق رقم 06 : أهم الفصائل والأحزاب الكشميرية .

1. جبهة تحرير جامو و كشمير (**JKLF**): حملت هذه التسمية عام 1977، بعد أن كانت تعرف من قبل باسم (الجبهة الوطنية لتحرير جامو و كشمير JKNLF)، عند تأسيسها سنة 1965.

من أبرز مؤسسيها "مقبل بوت" (**Maqbool Butt**)، و "أمان الله خان" (**Amanulah Khan**)، و تشير تقارير إلى وجود ما بين 2000 إلى 3000 مقاتل ضمن الحركة، التي عرفت تدهورا في نشاطها بفعل تمكن القوات الهندية من توجيه ضربات موجعة لها، و قتل و اعتقال الكثير من قياديها و عناصرها، و كذلك تدهور علاقاتها مع باكستان بسبب النزعة الاستقلالية التي أبدتها، و دعوتها لإقامة دولة مستقلة في جامو و كشمير غير مرتبطة بباكستان.

2. حزب المجاهدين (**HM**): تأسس سنة 1989، و يعتبر الجناح المسلح لحزب الجماعة الإسلامية (**Jammate-islami**)، الذي كان ينشط منذ تأسيسه عام 1941 بهدف الارتباط بباكستان، لذلك كان محل دعم من طرف المخابرات الداخلية الباكستانية (**ISI**)، و يتميز الحزب بمواقفه المتشددة و رفضه لأي مبادرة تفاوض، و لم يتردد في اغتيال المعتدلين الراغبين في التفاوض مع الهند.

3. حزب البرق (**Albarq**): حزب موالي لباكستان، يضم في صفوفه مقاتلين غير كشميريين، مثل بعض العناصر العربية، و اشتهر بمنعه لبيع و استهلاك التبغ في كشمير.

4. تنظيم الفاران (**Alfaran**): ظهر في صيف 1995، اشتهر باختطافه لسواح غربيين في كشمير و اغتيال أحدهم، و هو التنظيم السري لحركة الأنصار.

5. حركة الفتح (**Alfatah**): اشتهرت باختطافها لمهندس فرنسي في أكتوبر 1991، و لم يطلق سراحه إلا في جانفي 1992، و شارك بعض مقاتلي الحركة في احتلال مسجد "شرار الشريف" في ربيع 1995.

6. حزب الجهاد (**Aldjihad**): موالي لباكستان تأسس عام 1991، قام في مارس 1991 باختطاف مهندسين سويديين، و اغتيال سائح أمريكي في "سرينغار" في جويلية 1994.

7. نمور الله (**Allah tigers**): جماعة مناهضة للغرب، تهدف لتطبيق القيم الإسلامية في الإقليم، عمل على غلق الخمامر و منع التبغ و الكحول، و يتخذ من منطقة "كيشتوار" (**Kishtwar**) معقلا له.

8. بنات الإسلام (**Dukhtaran-Milat**): تنظيم نسوي صغير تأسس عام 1989، من طرف امرأتين "رازيا أوندرابي" و "ناهيدة نسرين"، و هو تنظيم غير مسلح، لكنه يعمل على التحريض على العصيان المدني، الذي تدعو إليه الأحزاب الأخرى.

9. التحالف ضد البيع (**Forum against sellout**): تأسس عام 1991، و هو عبارة عن تحالف يضم تسعة أحزاب موالية لباكستان، أسسه و يقوده "عناية الله أندرابي"، و تشير تسميته لمناهضة بيع البريطانيين لكشمير عام 1946 إلى "راجا" أو حاكم جامو.

10. جماعة المجاهدين (**Jammat-ul-mudjahidin**): من أكثر الجماعات نشاطا و مناهضة للغرب منذ تأسيسها عام 1990، و هي تعتبر جميع السياح الأجانب جواسيسا لصالح الهند، و تعمل على منع الصحف الهندية في الإقليم، و كثيرا ما وجهت دعوات للإضراب، و قامت في مارس 1994 بالهجوم على مركز عسكري هندي في "سرينغار" مخلفة 16 قتيلا في صفوف القوات الهندية.

11. حركة الأنصار (**Harakat-ul-Ansar**): ظهرت في أواخر 1993، و هي من أكثر الحركات عنفا و استماتة، تأسست في "سجاب" بقيادة [illegible]"، تضم عناصر باكستانية و أفغانية و عربية، استفادت من [illegible]

المرجع : عبد القادر دندان : __الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغيير 1991– 2006__ ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007 ، 2008 ، ص 215 .

القائمة البيبليوغرافية

1-الكتب باللغة العربية :

1-إبراهيم حسن محمد : دراسات في جغرافية أسيا ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 1997 .

2- أبو الأعلى المودودي : قضية كشمير المسلمة ، دار القلم لنشر والتوزيع ، الكويت 1986 .

3-إلياس الحديثي هاني : سياسة باكستان الإقليمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ، 1998 .

إلياس عبد الحلو ، المكتبة الشرقية سن الفيل ، بيروت ، لبنان ، 2003 .

4-جبار عبد الخزرجي عروبة : منظمة المؤتمر الإسلامي ، دار الفكر العربي ، بيروت 2005

5-حامد أحمد : هكذا دخل الإسلام 32 دولة ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، (د ت).

حسن الأعظمي محمد : حقائق عن باكستان ، الدار القومية للنشر ، القاهرة ، (د ، ت).

7-حقي إحسان : مأساة كشمير المسلمة ، دار السعودية لنشر والتوزيع ، (د ، ت) .

8- حقي إحسان: تاريخ شبه الجزيرة الهندية الباكستانية ، مؤسسة الرسالة ، (د ، ت) .

9- حندقها منى : مأساة كشمير منذ نشأتها حتى أحداث 11 سبتمبر ، الدار الثقافية لنشر .

10- خليل النجار فخري : تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ، ط3 ، دار الصفاء لنشر والتوزيع عمان ، 2015 .

11- رجب أحمد : تاريخ وعمارة المساجد الأثرية في الهند ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة . 1997

12- السعيد باهر : النزاع الهندي- الباكستاني حول إقليم كشمير ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة . 1992

13- سمينة أحمد : دراسات عالمية (برنامج التسلح النووي) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات ، 2003 .

14- السيد سليم محمد ، السيد أبو عمود محمد : قضية كشمير ، مركز الدراسات الأسيوية القاهرة ، 2002 .

15- السيد محمد عدنان : الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، (د، ت) .

16- صالح عبوش أحمد : تاريخ العالم الإسلامي في آسيا الحديث والمعاصر ، دار الفكر عمان ، 2013 .

17- صالح علي : النزاعات الإقليمية في نصف القرن (1945- 1995) ، دار المعمل اللبناني ، بيروت ، 2006 .

18- صالح محمد عطية علي: العلاقات الأمريكية الباكستانية في المجالات السياسية والإستراتيجية (1947- 1971) ، عين للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، (د ، ت) ، 2006.

19- الطيار عبد الله : جرح في قلب كشمير ، الندوة العالمية للشباب الإسلامي ، الدمام 1994

20- عامر الطحاوي عبد الحكيم : قضية كشمير ، (د ، د ، ن) ، الرياض ، 1997 .

21- عبد الحميد عبد العال خليل : دراسات في العلاقات الدولية ، ج2 ، الإسكندرية ، (د، ت) .

22- عبد الحي وليد : أفاق التحولات الدولية المعاصرة ، دار الشروق لنشر و التوزيع ، عمان ، 2002 .

23- عبد الرؤوف الفقي عصام الدين : بلاد الهند في العصر الإسلامي ، دار الفكر العربي القاهرة ، 1996 .

24- عبد الفتوح شعيب : فصول من مأساة كشمير ، مكتبة فهد الوطنية ، (د ، ب) ، 1994.

25- عثمان أباضة فاروق : محاضرات في تاريخ الشرق الأقصى ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1997 .

26- أبو العينين سيد : جغرافية العالم الإقليمية (آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي) ، ج2 مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1990 .

27- غنيمي الشيخ رأفت : آسيا في التاريخ الحديث والمعاصر ، عين للبحوث والدراسات الإنسانية ، القاهرة ، 1997 .

28- فارس الهيتي صبري : العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية من وجهه نظر جيوبوليتيكية الوراق لنشر والتوزيع ، عمان ، 2005 .

29- فرانك كاثرين : قصة حياة أنديرا نهرو غاندي ، تر: كوثر محمود محمد ، كلمات عربية لترجمة والنشر ، القاهرة ، 2001 .

30- قبيسي بشرى ، مخول موسى : الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين (أوربا آسيا) ، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1997 .

31- محمد الصباغ عبد اللطيف : موقف مصر من قضية كشمير (1947- 1958) ، (د، د، ن) ، (د، ب) ، 2001 .

32- محمد سيلم سيلم : الحركات الإسلامية في آسيا ، مركز الدراسات الأسيوية ، القاهرة 1997 .

33- محمد صبره صفاء : إقليم جامو وكشمير دراسة اقتصادية واجتماعية وثقافية ، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، 2005 .

34- محمود الساداتي أحمد : تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم ، ج2 ، لبنان ، (د ، ت)

35- المقرحي ميلاد : موجز تاريخ آسيا الحديث والمعاصر ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ليبيا .

36- بن ناصر العبودي محمد : سياحة في كشمير والحديث عن ماضي المسلمين وحضارتهم (د ، ن) ، الرياض ، 1412 هـ .

37- نصر مهنا محمد : انتشار الإسلام في آسيا ، ج2 ، ط2 ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندية ، 1997 .

38- بن هلول الرويلي علي : الأزمات (تعريفها – أبعادها – أسبابها) ، ج1 ، جامعة نايف العربية للعلوم ، الرياض ، 2011 .

39- هيرمن كندر ، قيرنر هيلغيمن : أطلس تاريخ العالم من البدايات حتى الزمن الحاضر، تر:

40- وهبان أحمد : الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، (د ، د ، ن) ، الإسكندرية

41- ياغي إسماعيل ، أحمد شاكر : تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (1492-1980) جزء آسيا ، دار المريخ لنشر .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

1-Jimucey Laiter : The Kachmir Conflct , The Careter Centor , 2003 .

ثالثا : القواميس والموسوعات

1- البيطار فراس : الموسوعة السياسية والعسكرية ، ج2 ، دار أسامة لنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2013 .

2- السرجاني راغب : الموسوعة الميسرة في التاريخ الإسلامي ، ج2، اقرأ للنشر والترجمة القاهرة ، 2005 .

3- صادق صبور محمد : موسوعة مناطق الصراع في العالم ، ج4 ، دار الأمية لنشر والتوزيع (د ، ب) ، 2007 .

4- مظهر شهاب : الموسوعة العربية ، م5 ، (د ، د ، ن) ، (د ، ب) ، 2010 .

رابعا : الدوريات والملتقيات:

1-عمر محمد : " محمد علي جناح أسطورة باكستان " ، جريدة الرأي الكويتية ، العدد 13391 ، 2013

2- أبو سيف عاطف : " معوقات تحول الهند إلى دولة عظمى " ، سياسات ، 10 ، 2009 .

3-سلوم شهيرة : " باكستان تجالس الهند اليوم وعينها على أفغانستان ، الأخبار ، 1053 ، 2010 .

خامسا: الرسائل الجامعية:

1- بن سالم سارة : الصراع الهندي الباكستاني على كشمير ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2001- 2002 .

2-سيد عبد الرحيم العفيفي أحمد : الصراع النووي وتوازن القوى في آسيا ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه ، جامعة الزقازيق ، (د، س) .

3-عبد القادر محمد خالد : قضية كشمير وأدوات السياسة الخارجية الهندية والباكستانية ، رسالة مقدمة لحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، الأردن ، 2007 .

4-العربي عودة فلة : قضية كشمير بين المواقف الاقليمية والتأثيرات الدولية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2011 .

سادسا: الويبوغرافيا

1-حسين محمد آلاء : الصراع في كشمير الآثار والتداعيات ، متوفر على : (htpp: // www . iasj . net) أطلع عليه يوم 17- 04- 2016 .

2-الصيد فؤاد : الكونفوشيوسية ، متوفر على : (htpp: // www . saaid . net) ، أطلع عليه يوم 18- 04 - 2016

3- العاصي الطويل يوسف :المشاكل السياسية الناتجة عن تقسيم شبه القارة الهندية ، متوفر على // :htpp)
(www . 4 shahed . net ، اطلع عليه يوم 23 اكتوبر 2015 .

فهرس

الموضوعات